مجلة الصحافة

العدد (14) | السنة الرابعة | صيف 2019

القنوات التلفزيونية.. الجولة مستمرة

معهد
الجزيرة للإعلام

محتويات العدد

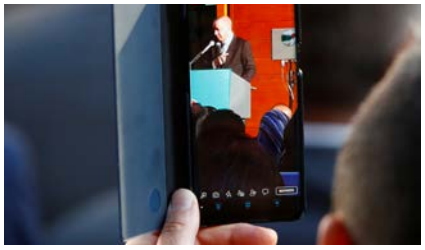

الموضوع 1: الإعلام التلفزيوني.. لماذا سيظل مهمًّا؟

أسامة الرشيدي (صفحة 5)

قد يظن البعض أن مواقع التواصل الاجتماعي استطاعت صرف نظر الجمهور عن متابعة الأخبار عبر التلفزيون، لكن أحداثاً كبرى مثل الحروب والكوارث والثورات والانقلابات والانتخابات، أظهرت عكس ذلك.

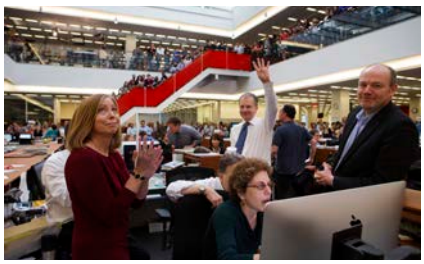

الموضوع 2: تجار الحقيقة.. صناعة الأخبار في العصر الرقمي والمعركة من أجل الحقائق

عرض وتقديم/ عثمان كباشي (صفحة 13)

يستعرض الكاتب في مقاله كتاباً لجيل أبرامسون الذي صدر في فبراير/ شباط 2019 عن دار سايمون آند شوستر، والذي يتناول التحول الذي لحق بالصحافة الأميركية في العصر الرقمي الذي نعايشه.

الموضوع 3: حظر الإنترنت كوسيلة للتضليل الإعلامي.. العالم العربي نموذجًا

أسامة حمامة (صفحة 17)

عمدت الدول العربية إلى استخدام حظر الإنترنت كوسيلة قمعت من خلالها شعوبها الثائرة ضدها، وللتعتيم على ممارساتها بحق المتظاهرين، غير أن هذه السياسة لم تطل المواطنين وحدهم، إنما استخدمت كأداة أساسية لقمع الصحافة وحجب المواقع الإخبارية.

الموضوع 4: الأدوات الرقمية في الصحافة.. متوفرة ولكن!

رولا فرحات (صفحة 23)

لم تعد الأدوات الرقمية مجرد عامل مساعد للصحفيين، إنما باتت حاجة في ظل تسارع التطور الرقمي الذي نعيشه. الكثير من الصحفيين يسمعون عن الأدوات الرقمية، ولكن ماذا عن كيفية استخدامها؟

الموضوع 5: بين الفصحى والعامية.. كيف نصيغ اللغة الأقرب إلى الجمهور؟

محمد ولد إمام (صفحة 27)

فرضت المنصات الرقمية على وسائل التواصل الاجتماعي الحاجة لنوع جديد من الكتابة، يتميز بالسهولة والاختصار، وهذا الأمر تطلب جهداً كبيراً، خاصة وأن الهدف الأساسي هو التقرّب من الجمهور واستخدام لغة يمكنه التعامل معها بسهولة.

الموضوع 6: البودكاست الاستقصائي العربي.. بانتظار الخطوة الأولى

فدوى حلمي (صفحة 33)

يمتاز البودكاست -الوسيط الرقمي الصوتي- بتحرّره من قيود النشر، وسرعة الوصول إليه، وسهولة تلقي محتواه، إذ ما تحتاجه فقط هو حاسة السمع في أي مكان وزمان، بما يشكل بيئة تبدو مناسبة للصحافة الاستقصائية العربية لتدشين توثيق استقصائي صوتي بتكلفة مادية ومدة زمنية أقل مما يستدعيه التوثيق الاستقصائي المرئي.

الموضوع 7: تغطية الحرب اليمنية.. صحفيون مغامرون ومؤسسات غير مسؤولة

بشير الضرعي (صفحة 33)

ضغوط كثيرة يتعرض لها الصحفيون في اليمن.. قتل واعتقال وإصابات أثناء تغطية الحرب الدائرة في البلاد منذ أكثر من أربعة أعوام.

الموضوع 8: الصحفيون أخطر من المسلحين.. حال الصحافة في ليبيا

عماد المدولي (صفحة 43)

لا يبدو أن آثار الحرب الليبية انحصرت على المواطنين فقط، إذ يبدو أنها طالت الصحفيين أيضاً، لتخلق حالة من الفوضى، ولينعكس ذلك على شكل التغطية الصحفية.

الموضوع 9: العراق.. الصحف الملونة مع ساستها

سلام زيدان (صفحة 49)

تعاني الصحف العراقية اليوم من أزمة حقيقية، يلقي هذا التقرير الضوء عليها، مفسّراً أسبابها المختلفة والمرتبطة بالقراء والصحفيين على حد سواء.

كتّاب المجلة

عثمان كباشي

مشرف غرفة الأخبار بموقع الجزيرة نت. مدرب صحافة الإنترنت (الصحافة الإلكترونية) والتحرير الصحفي بمركز الجزيرة للتدريب.

فدوى حلمي

منتجة أفلام وثائقية واستقصائية في قناة الجزيرة.

أسامة حمامة

إعلامي مغربي متخصص بالصحافة الرقمية والفنون البصرية.

بشير الضرعي

صحفي يمني، عمل مع مؤسسات إعلامية محلية ودولية، وشارك في تغطية الحرب الدائرة في اليمن.

رولا فرحات

مدربة على صحافة الموبايل غوغل للصحفيين..

عماد المدولي

صحفي ليبي، محرر أخبار ومنتج مقابلات تلفزيونية وعمل في عدد من المؤسسات الإعلامية.

أسامة الرشيدي

منتج إعلام تفاعلي في شبكة الجزيرة الإعلامية، وشارك في تطوير محتوى عدد من الأفلام الوثائقية والبرامج التلفزيونية.

سلام زيدان

صحفي عراقي عمل مراسلا لموقع المونيتور الأميركي والجزيرة نت والعربي الجديد ورصيف 22.

محمد ولد إمام

صحفي وكاتب موريتاني، له مساهمات في العديد من المواقع العربية.

القنوات التلفزيونية في حلبة المنافسة

لا يمكن الجزم بأن شبكات التواصل الاجتماعي حسمت الجولة في حلبة المنافسة. هذا ما يحاول التقرير الرئيسي إقناعنا به من خلال شواهد تقول بأن القنوات التلفزيونية صامدة في مواجهة الإعلام الرقمي، بل تفوقت أحيانا لا سيما عند تغطية الأحداث الهامة.

الجولة مستمرة إذن، ومصير القنوات التلفزيونية كان إحدى المحطات الرئيسية التي يعرّج عليها هذا العدد، ويجول على مواضيع أخرى منوعة تشغل الصحفيين في غير بلدٍ عربي.

حاولنا أن نستعرض حال الصحفيين في ليبيا واليمن، وهي ساحات لا تزال مشتعلة، اقتضت أن نخصص مقالين لنقل الواقع الذي يعانيه صحفيو هذين البلدين.

كما كانت أحداث السودان الأخيرة حاضرة بقوة، فكان لا بد من نقر زر التوقيف الشامل للإنترنت! هل لا يزال الحديث عن زر كهذا أمراً مستحيلاً؟ حسناً، يبدو أن تجارب الدول العربية أظهرت أن المستحيل ممكنٌ دائماً! لكن ذلك لم يحل دون توثيق الانتهاكات بحق المتظاهرين وإن تأخر الأمر.

مجلة الصحافة

مجلة الصحافة

العدد (14) I السنة الرابعة I صيف 2019
مجلة فصلية تصدر عن معهد الجزيرة للإعلام
شبكة الجزيرة الإعلامية

المشرف العام
منير الدائمي

رئيس التحرير
منتصر مرعي

هيئة التحرير
ملاك خليل
محمد خمايسة

مراجعة لغوية
الفضيل بن السعيد

تصميم
إدارة الإبداع في شبكة الجزيرة الإعلامية

صورة الغلاف
عراقيون يتجمعون في إحدى ضواحي بغداد لمشاهدة القنوات الفضائية عام 2003. ماريو تاما، غيتي.

مجلة الصحافة
Aljazeera Journalism Review

موقع الإنترنت:
http://institute.aljazeera.net/ar/ajr

تويتر:
@AJR_Arabic

فيسبوك:
www.facebook.com/
aljazeerajournalismreview

بريد المجلة الإلكتروني:
ajreditor@aljazeera.net

الإعلام التلفزيوني.. لماذا سيظل مهمًّا؟

أسامة الرشيدي

بعض الدلائل تشير إلى تفوق الهاتف المحمول على التلفاز من حيث تغطية الأخبار وتأثيره على الجمهور، والبعض الآخر يقول عكس ذلك (تصوير: ولفغانغ راتاي – رويترز).

يتذكر المتابعون في أنحاء العالم كيف أطل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان عبر الهاتف المحمول للإدلاء بأول تصريح له أثناء محاولة الانقلاب العسكري ليلة 15 يوليو/تموز 2016. وقد اعتبر البعض ذلك دليلا على ازدياد أهمية وسائل التواصل الاجتماعي والتكنولوجيا الحديثة، وقدرتها على نقل الحدث بصورة تؤدي إلى تغييره كليا، وأن الإعلام التلفزيوني لم يعد مهما كما كان، لدرجة أن البعض قال إن أردوغان هزم الانقلاب بهاتفه المحمول.

لكن هذه المقولات تتجاهل عددا من الدلائل الأخرى التي تشير إلى أن التلفزيون -كوسيط إخباري- ما يزال الأكثر أهمية وتأثيرا، خاصة خلال الأحداث الكبرى، رغم تطور التكنولوجيا الحديثة، ورغم اعترافنا بأهميتها التي لا يستطيع أحد أن ينكرها.

أول هذه الدلائل سنستمدّه من واقعة أردوغان نفسها، فالرئيس التركي ظهر عبر الهاتف فعلا، ولكن عبر قناة "سي.أن.أن ترك" الواسعة الانتشار في تركيا، وهو ما ساهم بقوة في توصيل الرسالة عبر كافة أنحاء البلاد، وظهر ذلك في نزول الأتراك إلى الشوارع لمواجهة الانقلاب كما طلب منهم أردوغان.

الدليل الثاني يتعلق بالحدث نفسه، إذ شكك الكثير من المتابعين في مدى قوة موقف الرئيس التركي بعدما ظهر بهذه الصورة الباهتة عبر الهاتف المحمول. وقد

تساءل هؤلاء عن السبب الذي جعل أردوغان يلجأ إلى هذه الطريقة، رغم أنه يستطيع نظريا إلقاء بيان تلفزيوني يبث عبر القنوات الفضائية والأرضية الحكومية، وهو ما جعلهم يؤكدون وقتها أن الرئيس التركي في موقف ضعيف، وأنه لا يستطيع إلقاء ذلك البيان التلفزيوني المنتظر، ولذلك لجأ إلى هذه الوسيلة. ولولا مواجهة قوات الشرطة وجماهير الشعب للانقلابيين لربما تغيرت معالم المشهد بصورة كلية. وقد كشف المتحدث باسم رئاسة الجمهورية التركية إبراهيم كالين لقناة الجزيرة في وثائقي "ليلة الانقلاب..

كيف صنعت تركيا انتصارها؟"، عن سبب لجوء أردوغان إلى هذه الطريقة لتوصيل أولى رسائله ليلة الانقلاب، فقد قام الرئيس بتسجيل بيان تلفزيوني بالفعل، وكان مقررا إرساله من مقر تواجده في مدينة مرمريس ليبث عبر التلفزيون، لكن شبكة الإنترنت كانت بطيئة في ذلك المكان، وبالتالي لم تكن هناك إمكانية لإرسال الفيديو لإذاعته عبر شاشة التلفزيون الرسمي، وهو ما يعد تأكيدا إضافيا على أن الرئاسة التركية لم تكن تحبّذ طريقة الهاتف المحمول في البداية، وأنها كانت على وعي تام بأن تلك الطريقة ستثير من التساؤلات والشكوك أكثر مما ستثير مشاعر الطمأنينة لدى الجمهور. وقد استمر ذلك التشكيك حتى ظهر أردوغان على الهواء بعد ذلك في تصريح متلفز لإعطاء دفعة قوية للشعب التركي في مواجهة الانقلابيين.

أما الانقلابيون فقد لجؤوا إلى إذاعة بيانهم الأول عبر التلفزيون، بعد السيطرة على قناة "تي.آر.تي هبر" (HABER TRT) الرسمية، وإجبار المذيعة على تلاوته، وهو ما خدع كثيرين تصوروا أن الانقلاب نجح وأن الأمور قد حسمت على الأرض، لدرجة أن رئيس الوزراء وقتها بن علي يلدريم لجأ إلى قناة خاصة هو الآخر لتأكيد وقوع محاولة الانقلاب ومواجهة خطاب الانقلابيين. وبعدما تمكنت الجماهير وقوات الشرطة الموالية للحكومة الشرعية في تركيا من استعادة السيطرة على مبنى القناة التي أذاعت بيان الانقلابيين الأول، كان هناك حرص على إظهار نفس المذيعة مرة أخرى لإعلان تبرئها من البيان الانقلابي، وتوصيل رسالة تفيد بأن الأمور تحت السيطرة وأن الانقلاب فشل، وهو ما دفع الانقلابيين إلى قصف مقر القمر الصناعي التركي "ترك سات" والسيطرة عليه، في إشارة إلى إدراكهم لأهمية احتكار الصورة ورواية الحدث تلفزيونيا. وقد حاولوا قطع إرسال كل وسائل الإعلام، من قنوات تلفزيونية ومحطات إذاعية وحتى شبكات الإنترنت، لكنهم فشلوا، إذ لم يكن لديهم الخبراء اللازمون للتعامل مع ذلك. كل هذا يكشف أهمية التلفزيون الذي تسيطر عليه قوات الجيش أولا قبل القيام بأي تحرك، لضمان إذاعة "البيان رقم 1" الذي تعلن فيه رسميا استيلائها على السلطة، وهو ما حدث في انقلاب 3 يوليو/تموز 2013 في مصر، وكذلك أثناء عملية الإطاحة بالرئيس السوداني عمر البشير في أبريل/نيسان 2019، وأيضا في الكثير من الدول الإفريقية الأخرى التي ما زالت تشهد انقلابات عسكرية.

وعلى الرغم من أن الجمهور قد ينصرف عن متابعة الأخبار عبر التلفزيون في الأوقات العادية، ويفضل عليها الوسائط الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي والمواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت، فإن الأحداث الكبرى لا تزال تثبت أهمية الإعلام التلفزيوني، مثل الحروب والكوارث والثورات والانقلابات والانتخابات.

وقد شهدت الأزمة الخليجية بين قطر ودول الحصار الأربع مثالا واضحا على ذلك، فقد كان من أهم مطالب المحاصرين إغلاق شبكة الجزيرة الإعلامية. وقد جاء ذلك المطلب رغم زعم وسائل الإعلام التابعة لدول الحصار -خاصة المصرية- أن الجزيرة فقدت مصداقيتها، وأنها لم تعد بنفس الأهمية التي كانت تتمتع بها قبل ذلك. وقد حاول مسؤولون من دول الحصار تدارك الموقف بعد ذلك، فزعم وزير الدولة للشؤون الخارجية الإماراتي أنور قرقاش أن النشطاء السعوديين على موقع تويتر استطاعوا هزيمة الجزيرة، ليأتي الرد المنطقي من عدد كبير من المتابعين -وحتى من بعض مذيعي

الجزيرة وموظفيها- متسائلين: إذا كانت الجزيرة فاشلة كما تدعون، فلماذا طالبتم بإغلاقها؟ وهو ما يكشف تناقضا كبيرا في خطاب دول الحصار. وقد كانت الجزيرة بالفعل أحد العوامل الرئيسية في تفنيد ادعاءات دول الحصار على المستوى الدولي، خاصة مع امتلاكها قناة قوية وناجحة باللغة الإنجليزية.

ادعاء وسائل الإعلام المصرية ومن يمولها ويديرها بأن الجزيرة متراجعة، ربما يعود إلى اعتقادها بأنها نجحت في تأليب الرأي العام المصري على الرئيس المعزول محمد مرسي، وحشد الجماهير ضده في مظاهرات 30 يونيو/ حزيران 2013، وهو حشد اعتمد

تلميذات يلتقطن صوراً بهواتفهنّ المحمولة في الوقت الذي يلقي فيه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان خطاباً (تصوير: مراد سيزر - رويترز).

بالدرجة الأولى على الإعلام التقليدي (الصحف والفضائيات) بصورة أكبر بكثير من الإعلام الجديد الذي اعتمدت عليه ثورة 25 يناير/كانون الثاني 2011 في الحشد والتعبئة للتظاهر ضد حسني مبارك، وهي مفارقة تكشف عن الفارق بين الاثنين، لكنها تكشف أيضا أن الأحاديث عن سطوة مواقع التواصل الاجتماعي في بداية الربيع العربي احتوت مبالغات كثيرة وتفاؤلا لم يكن في محله، أو أن تلك السطوة ستتحقق بعد سنوات عديدة في أفضل الأحوال. كما أن أهم النجوم الذين ظهروا في البداية على مواقع التواصل "باسم يوسف" سرعان ما تم احتواؤه في برامج تلفزيونية ضخمة التكلفة تبث على القنوات الفضائية، وهو ما يمكن اعتباره "ردة" عن التطور المفترض. فوفقا للسردية التي تتحدث عن تفوق الإعلام الإلكتروني والإعلام الجديد، كان ينبغي أن يبدأ باسم يوسف من التلفزيون ثم يتوجه إلى الفضاء الإلكتروني، باعتباره الوسيط الأكثر متابعة وتأثيرا وتطورا، لكن ما حدث هو العكس. أو أن ذلك ببساطة يمكن اعتباره مفارقة تكشف أن التلفزيون ما يزال يمتلك بريقا وسطوة، ويمكنه احتواء الظواهر الجديدة وتدجينها ووضعها في إطار محدد، خاصة أن مجال الإعلانات ما زال مسيطرا عليه من قبل التلفزيون.

وقد أثبتت استطلاعات رأي مهمة بعضا مما يذكره المقال، ففي استطلاع "المؤشر العربي" لعام 2018، الذي يجريه المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات سنويا، تبين أن 57٪ من جمهور الرأي العام في المنطقة العربية يعتمد على التلفزيون لمتابعة الأخبار السياسية، بينما حلت شبكة الإنترنت في المركز الثاني بنسبة 22٪، والراديو ثالثا بنسبة 8٪، وجاءت الصحف اليومية في المركز الأخير بنسبة 5٪، وهو ما اعتبره القائمون على الاستطلاع دليلا

أطفال من قرية الخليل الفلسطينية يحاولون الاطلاع على النقل المباشر لقناة الجزيرة التي كانت تنقل وقائع اقتحام مجموعة مستوطنين لمنزل فلسطيني (تصوير: ديفيد سيلفرمان – غيتي).

على أن النسبة الأكبر من الرأي العام ما زالت تعتمد على التلفزيون مصدرا للأخبار، وأن "القنوات التلفزيونية هي الأكثر أهمية في التأثير في مواطني الدول العربية"، خاصة في مصر والعراق ولبنان، إذ تراوحت نسبة متابعي التلفزيون باعتباره المصدر الأول لمتابعة الأخبار السياسية في تلك البلدان بين 70 و88٪.

إذا كنا استعرضنا في الجزء السابق أسباب وعوامل قوة وسطوة الإعلام التلفزيوني، ففي هذا الجزء سنستعرض الوجه الآخر من الظاهرة، ألا وهو سلبيات مواقع التواصل الاجتماعي، وإستراتيجيات أنظمة الحكم في تدجينها والسيطرة عليها مثلما تحاول السيطرة على المجال العام والإعلام التقليدي بالضبط. وقد تحقق لبعض تلك الأنظمة نجاحات معتبرة في ذلك، وهو ما يجعل المرء حذرا في تقييم النظرة المتفائلة للبعض حول قدرة الإعلام الجديد على كسر القيود الحكومية وإتاحة الفرصة للأصوات المهمشة والجماهير.

شملت جهود الأنظمة العربية عدة مجالات، منها إصدار تشريعات وقوانين تتعامل مع الفضاء الإلكتروني مثلما تتعامل مع وسائل الإعلام التقليدية، وتشمل معاقبة مستخدمي الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي والتنكيل بهم، وتطوير تقنيات وحجب المواقع التي لا تريد لها أن تصل إلى الجمهور، وتكوين ما يعرف باسم "الجيش الإلكتروني" أو "الذباب الإلكتروني" الذي تتلخص مهمته في نشر خطاب السلطة، والهجوم على المعارضين وتشويه سمعتهم، ونشر أخبار زائفة عنهم لدفعهم للانسحاب من الفضاء الإلكتروني، وصناعة وسوم مؤيدة للسلطة ودفعها للوصول إلى قمة "الترند" للإيحاء بوجود شعبية كبيرة لنظام الحكم، والترويج لإنجازات وهمية، والإبلاغ عن التغريدات والمنشورات المعارضة.

كما شملت جهود الأنظمة العربية: الاستعانة بفرق متخصصة في اختراق الحسابات الإلكترونية وتقنيات التجسس والتعقب الإلكتروني، خاصة

الإسرائيلية منها، لملاحقة النشطاء والمعارضين، وتحديدا الذين ينشطون عبر مواقع التواصل بأسماء مستعارة وحسابات لا تكشف عن شخصيتهم الحقيقية. وقد كشف عن عشرات الحالات من هذه الأمثلة عبر الصحف العالمية، وكانت آخرها ما أوردته صحيفة "هآرتس" الإسرائيلية بشأن وجود شبكة روبوتات لنشر المحتوى الموالي لدولة الإمارات والمناهض لقطر وإيران بين القراء الإسرائيليين على تويتر.

هذه الجهود امتدت أيضا إلى محاولة التأثير على الشركات الكبرى التي تتحكم في أهم المواقع والشبكات الإلكترونية على الإنترنت، وقد أسفرت بالفعل عن خضوع نسبي من عدد من الكيانات التي تدير مواقع التواصل الاجتماعي. ويمكن أن نذكر هنا عددا من الأمثلة الدالة، فقد رضخ موقع "سناب شات" للضغوط السعودية، وقرر حجب حساب شبكة الجزيرة في المملكة بحجة "الالتزام بالقوانين المحلية". كما رضخت شبكة "نتفليكس" وحذفت حلقة كوميدية تنتقد ولي العهد السعودي محمد بن سلمان من السعودية، قدمها الفنان الكوميدي الأميركي حسن منهاج الذي انتقد "شركات وادي السيليكون التي تسبح في المال السعودي" على حد قوله، مطالبا تلك الشركات برفض الاستثمارات القادمة من المملكة. كما حذف موقع يوتيوب آلاف الفيديوهات التي توثق جرائم نظام بشار الأسد في سوريا خلال الأعوام الماضية، بحجة أن تلك الفيديوهات مرتبطة "بالمنظمات الإرهابية"، وهو ما يمكن أن يؤثر على جهود جمع الأدلة ضد النظام السوري لاستخدامها مستقبلا.

أما عن المحتوى الفلسطيني، فما أكثر الصفحات والحسابات الفلسطينية التي حُذفت خدمة لإسرائيل وانتصارا لها، لدرجة أن تلك الانتهاكات أصبحت توثق شهريا من قبل مراكز متخصصة. فمثلا، أعلن عن 20 انتهاكا تعرض لها نشطاء فلسطينيون على موقع فيسبوك خلال أكتوبر/تشرين الأول الماضي، شملت حذف حسابات ومنعا من النشر، وفقا لتقرير مركز "صدى سوشيال" المتخصص في الإعلام الاجتماعي.

وسبق أن تعرضت قناة "شبكة قدس" على يوتيوب وإنستغرام للحذف، وكذلك قناة "فلسطين اليوم"، استجابة لضغوط وبلاغات إسرائيلية. كما حظر محرك البحث "غوغل" حسابات نشرت أخبارا وتقارير عن استخدام إسرائيل الأسرى الفلسطينيين كفئران تجارب لأدوية جديدة، بينما تعرضت قناة تلفزيون "هيسبان" الإيراني على يوتيوب وقناة تلفزيون "برس تي.في" قبل أشهر للحظر بالسبب نفسه. كما شهد مايو/أيار 2019 هجمة جديدة من فيسبوك ضد الحسابات الفلسطينية، ووثق المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى) إغلاق فيسبوك 69 صفحة لإعلاميين ونشطاء فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة يومي 23 و24 مايو/أيار 2019، وشملت صفحات لصحفيين وكتاب ونشطاء ومواطنين فلسطينيين، دون أن يتلقى أصحابها أي إنذارات مسبقة أو تفسيرات للإغلاق.

وموقع تويتر بالذات تدور شكوك واتهامات كثيرة بحق مكتبه الإقليمي في دبي، وسياساته الموالية والداعمة للسلطات في الإمارات والسعودية. وتتمثل هذه الشكوك في حذف عدد من الحسابات والتغريدات والوسوم بسبب تعارضها مع سياسات الدولتين.

وقد شهد كاتب هذه السطور بنفسه تجربة حية توثق هذه السياسة، عندما عطّل الموقع خاصية البحث عن كلمة "الفجيرة" عدة ساعات، بعد ورود أنباء عن وقوع انفجارات في ميناء المدينة يوم 12 مايو/أيار 2019، قبل أن تعلن الخارجية الإماراتية عن تعرض سفن تجارية لما سمتها "عمليات تخريبية" قرب الميناء. وكُشِف سابقا عن فضيحة تورط فيها موظف سعودي بمكتب دبي، سرّب بيانات حسابات سعودية معارضة على تويتر، لتعتقل السلطات السعودية أصحابها، ومنهم تركي الجاسر صاحب حساب "كشكول"، فيما تتحدث تقارير صحفية بأنه قتل تحت التعذيب. حتى الناشطة السعودية منال الشريف أعلنت إغلاق حسابها على تويتر، قائلة إن الموقع يشكل خطرا على حياتها.

وقد امتدت هذه السياسة إلى مصر، بعدما أغلق تويتر حساب الناشط البارز وائل عباس، الذي وثق انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية، منذ ما قبل ثورة يناير وبعدها. وكانت "الجزيرة" نفسها قد تعرّض حسابها على تويتر للحذف لعدة ساعات بدون إبداء أي أسباب، قبل أن يعود الحساب فجأة كما حذف فجأة، بدون تقديم أية توضيحات.

هذه الشواهد تكشف أيضا عن ظاهرة أخطر، وهي: كيف يمكن أن تكون مواقع التواصل الاجتماعي عرضة للتلاعب والتحكم بها والسيطرة عليها وتوجيهها نحو ما تريده أنظمة بعينها؟ وقد عرف العالم تفاصيل الاختراق الروسي الناجح لمواقع التواصل في الولايات المتحدة لتوجيه دفة الرأي العام الأميركي عبر فيسبوك بهدف التأثير في نتائج انتخابات الرئاسة عام 2016، مما لا يحتاج إلى كثير من الشرح. فضلا عن أن انتشار مواقع التواصل أدى إلى زيادة هائلة في انتشار ما باتت تعرف "بالأخبار الكاذبة" أو "الأخبار الزائفة" التي ملأت مواقع التواصل في عدد كبير من البلدان.

وتعد الصور ومقاطع الفيديو الزائفة التي تناولت ما يحدث لأقلية الروهينغا في ميانمار دليلا واضحا على ذلك؛ فرغم حملة القمع الوحشية التي تعرض لها المسلمون في ذلك البلد منذ أعوام، والتي وثقتها منظمات الأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، فإن البعض لجأ إلى نشر صور ومقاطع فيديو لأحداث وحشية تدور في مناطق وبلدان أخرى من العالم، والادعاء بأنها وقعت في ميانمار، وهو ما أضر كثيرا بجهود التوعية بالقضية وجعل كثيرين يتشككون في مصداقية ما يتعرض له الروهينغا ككل، حتى إن البعض أنشأ صفحات متخصصة لمحاربة انتشار تلك الأخبار والشائعات وتفنيدها، مثل صفحة "ده بجد" وصفحة "متصدقش" على فيسبوك، وهما صفحتان تركزان بشكل أساسي على تفنيد أبرز الشائعات والأخبار الزائفة على مستوى مصر والوطن العربي بشكل عام.

لكن مواقع التواصل الاجتماعي كانت مسرحا لنشر خطاب الكراهية والتحريض في ميانمار نفسها من قبل النظام الحاكم في البلاد ورجال الدين البوذيين المتشددين ضد المسلمين. وقد أقر موقع فيسبوك بأنه لم يقم بجهود كافية من أجل مواجهة استخدام الموقع في التحريض على العنف في ميانمار.

قد تفسر هذه الشواهد التي عرضت في هذا المقال ما قامت به شركة غوغل عندما نظمت حملة إعلانات تلفزيونية موجهة لمشاهدي التلفزيون في مصر، إذ ما زال التلفزيون يمتلك الجزء الأكبر من مساحة سوق الإعلانات، وكذلك الرغبة في الوصول إلى شرائح جديدة من الجمهور، خاصة كبار السن والشباب اليافع. ربما لا تستخدم هاتان الشريحتان موقع غوغل كثيرا، لأن نسبة معتبرة من الكبار لا تجيد التعامل مع التكنولوجيا بشكل عام، أما الصغار فقد تفتح وعيهم على عالم الشبكات الاجتماعية ومواقع التواصل مباشرة، فإذا أرادوا معرفة أي معلومة توجهوا في الأغلب

بالسؤال إلى أصدقائهم عبر حساباتهم على مواقع التواصل المختلفة، أو كتابة السؤال عبر المجموعات المغلقة في تلك المواقع، بدلا من كتابة السؤال أو المعلومة المراد معرفتها عبر غوغل، وهو تحليل قد يفسر تلك الحملة الإعلانية التي اعتمدت بالتأكيد على إحصائيات موثوقة تثبت الفرضيات التي استندت إليها حول أهمية التلفزيون.

وبالطبع فإن كل هذه الشواهد التي نعرضها هنا ليست حكما نهائيا باستمرار أفضلية التلفزيون وتفوقه، لكن المقال يطرح عددا من القضايا التي لا يزال الإعلام التلفزيوني يحقق فيها تقدما وأفضلية، مقابل عدد من التحديات التي تواجه وسائل الإعلام الجديدة والفضاء الإلكتروني الذي لا شك أن له فوائد وإيجابيات كبيرة.

عراقيون يشاهدون التلفاز بعد إعلان الحكومة العراقية هزيمة تنظيم الدولة (تصوير: وسام العقيلي – رويترز)

تجار الحقيقة.. صناعة الأخبار في العصر الرقمي والمعركة من أجل الحقائق

عرض وتقديم/ عثمان كباشي

ناشر صحيفة «نيويورك تايمز» آرثر سولزبيرجر محتفلاً مع زملائه بفوز الصحيفة بجائزة بوليتزر للمرة الرابعة، وتظهر جيل أبرامسون إلى يمين الصورة (رويترز).

هذا كتاب عن حال الصحافة الأميركية في ظل العصر الرقمي، انكساراتها وانتصاراتها، مؤلفته جيل أبرامسون، شاهدة على تلك الحال، وحاضرة في معارك عديدة في ذلك الشأن، بل كانت هدفا لبعض هذه المعارك. فقد شغلت منصب رئيس تحرير صحيفة نيويورك تايمز الشهيرة في الفترة من 2011 وحتى 2014 كأول امرأة تشغل هذا المنصب منذ صدور الصحيفة قبل 160 عاما. يركّز هذا الكتاب عبر فصوله الثلاثة عشر على مسيرة أربع مؤسسات إعلامية أميركية خلال العقدين الماضيين، اللذين شهدا ما يمكن تسميته بالاضطراب الإعلامي، وهي الفترة التي بدأت بوصول ثورة الإنترنت، وشهدت انهيار نماذج الإعلام التقليدية، حيث لم تتمكن سوى قلة قليلة من المؤسسات الإعلامية التقليدية من إيجاد سبل للبقاء على قيد الحياة، ناهيك عن الازدهار. وقد عايشت أبرامسون بدايات ذلك الاضطراب من خلال عملها رئيسة تحرير لنيويورك تايمز في الفترة المذكورة آنفا، وصولا إلى إقالتها من منصب رئاسة التحرير في عام 2014 في أعقاب معركة إدارية كان محورها الاستراتيجية الرقمية للصحيفة، وفي أعقاب ظهور مقالة في موقع بوليتيكو عام 2013 حملت عنوان The at Turbulence Times "الاضطرابات في التايمز".

تغريدة ترمب وحفل جوائز بوليتيزر

في الأيام الأولى لصدور الكتاب، غرد الرئيس الأميركي دونالد ترامب على حسابه في تويتر قائلا إن المؤلفة فضحت في كتابها تحيز نيويورك تايمز تجاهه، بيد أن المؤلفة ردت عليه بالقول "كل من يقرأ كتابي سيجد أنني أقدر نيويورك تايمز، وأثني على تغطيتها لكل ما يتعلق بك". كما رد عليه مغردون آخرون بالقول "سيدي الرئيس، القراءة شيء أساسي عليك أن تجربه، لأن الكثير من التلفزيون مضر بك".

تدلف بنا المؤلفة جيل أبرامسون إلى متن كتابها عبر مقدمة مطولة تنقل لنا فيها مشاهداتها من داخل حفل توزيع جوائز بوليتزر للتميز الصحفي للعام 2016، هذه الجائزة الشهيرة التي حصلت عليها نيويورك تايمز 117 مرة، وواشنطن بوست 47 مرة. وتحدثنا الكاتبة عن غياب شخصيات عن ذلك الحفل، كانت تسجل حضورا دائما في السنوات السابقة، مثل دونالد غراهام مالك صحيفة واشنطن بوست الذي أجرى تعديلات في الصحيفة قبل ثلاث سنوات، والذي كان مهموما بسبب عدم قدرة الصحيفة على تجاوز مشاكل تخفيض أعداد العاملين بها، وتلاشي مداخيل الإعلانات، مما اضطره في نهاية المطاف إلى بيع الصحيفة التي كانت تمتلكها عائلته منذ عام 1933 إلى جيف بيزوس أحد مليونيرات العصر الرقمي الذي أحدث فيها تعديلات شملت حتى ممراتها الصقيلة التي اختفت منها الصورة الشهيرة لصفحتها الأولى في أعقاب فضيحة نيكسون والتي حملت عنوانا من كلمتين هو "نيكسون يستقيل" لتحل مكانها شاشات عرض ضخمة تظهر بثا حيا لإحصاءات زوار موقع الصحيفة، إلى جانب شعار بيزوس الأشهر "عدم التطور مسألة خطيرة".

عصر القلق الصحفي

ومن بين ما رصدته المؤلفة في ذلك الحفل غياب من أسمتهم بالحرس الجديد، أصحاب المؤسسات الإعلامية الرقمية التي بدأت تستولي على المشهد، واستغلت غوغل وفيسبوك لكي تبني لنفسها قاعدة ضخمة من الجمهور الشاب. وبالرغم من أن هذه المؤسسات الجديدة لم تحصل على الكثير من الجوائز، إلا أن أسماء مثل (بزفيد) و(فايس) قد أصبحت منافسا شرسا للحرس القديم من المؤسسات الإعلامية.

وتصف المؤلفة ذلك الاحتفال بأنه "كان تمجيدا للعصر الذهبي للأداء الصحفي الأميركي" بيد أن المحتفين كانت تعتريهم حالة من القلق على مستقبل مؤسساتهم. وتشير إلى أن صناعة الصحافة الأميركية فقدت في العقد الماضي 60٪ من القوى العاملة كانت أجورهم تعادل 1,3 مليار دولار، وأن ذلك صاحبه تراجع في مستوى الأداء المهني، بسبب انخفاض عدد المؤسسات الصحفية وانخفاض القصص والموضوعات الصحفية المهمة التي كانت تأتي بجوائز مثل بوليتزر.

مقر صحيفة نيويورك تايمز في مدينة نيويورك الأميركية (رويترز).

وترى المؤلفة أن ذلك الواقع أصبح يهدد حرية الناس وحقوق الجمهور في معرفة الحقيقة. وتضيف أن كل ذلك المجد الذي حققه الرواد الأوائل قد أصبح تحت مرمى النيران، فقد أصبح الكم هو المعيار حين حلت مقاييس النقرات وعدد مرات مشاهدة الصفحات والتعليقات مكان التأثير الحقيقي، مما قاد إلى انخفاض ثقة الجمهور في وسائل الإعلام، ورغم انتشار الأخبار في كل مكان أصبح من الصعوبة بمكان الحصول على معلومات ذات مصداقية.

زمن الآيفون كما أشرت آنفا، فإن المؤلفة جيل أبرامسون تتناول في كتابها (تجار الحقيقة) قصة أربعة مؤسسات صحفية، اثنان من الرواد الأوائل في صناعة الأخبار هما نيويورك تايمز وواشنطن بوست اللتان كافحتا في لحظة التحولات التكنولوجية المزعجة للحفاظ على قيمهما الأساسية، وقادمان جدد هما (بزفيد) و(فايس). وتتطرق أبرامسون إلى ما أصاب المؤسسات الصحفية التقليدية من آلام قاسية بسبب تراجع مداخيل التوزيع والإعلان الناتج عن تحول الجمهور نحو الحصول على الأخبار والمعلومات من الإنترنت. وتقول المؤلفة إن حكاية كتابها تبدأ من العام 2007 الذي شهد بداية التحولات الكبرى في مجال صناعة الأخبار، ففيه ظهر الآيفون كجهاز ذكي، إلى جانب العديد من التطبيقات الخاصة بالأخبار والتي أصبحت الوسيلة الأولى للجمهور للحصول على الأخبار، وفيه تحول فيسبوك إلى الوسيلة الأشهر لتوزيع الأخبار. وفي هذا العام أيضا – بحسب المؤلفة- قرر موقع "فايس" استخدام الفيديوهات الإخبارية الرقمية، وظهر موقع "بزفيد" الذي أصبح وسيلة هامة من وسائل انتشار الأخبار. في الجانب الآخر كان 2007 العام الذي بدأت فيه الكثير من الأشياء تتداعى بالنسبة لصحيفة نيويورك تايمز، فقد عانت من أزمة مالية بسبب تحولها إلى المبنى الجديد، حيث اضطرت معها إلى استدانة مبلغ 250 مليون دولار، وإلى تأجير العديد من طوابق المبنى الذي كانت تخطط لأن يصبح مقرا للإمبراطورية الجديدة للوسائط المتعددة. وبالنسبة لصحيفة واشنطن

بوست، فقد عانت هي الأخرى من واقع مشابه لما عانته رفيقتها نيويورك تايمز.

عصر ترامب تقول المؤلفة إنه وإزاء ذلك الواقع، بدأ الكثير من المهتمين بعالم صناعة الأخبار في الولايات المتحدة الأميركية يتساءلون عما إذا ما كانت نيويورك تايمز وواشنطن بوست اللتان تعتبران من ركائز مؤسسة الصحافة الأميركية، قادرتان على الصمود أمام معركة التحول الرقمي، إلى جانب الحفاظ على القيم التي عرفتها الصحافة الأميركية. وتضيف أنه وفي عصر ترامب، يصبح مثل تلك الأسئلة مشروعا، بل يمكن أن تضاف إليها أسئلة أخرى من شاكلة؛ هل ما زالت المؤسسات الصحفية التقليدية المتعبة قادرة على أداء المهمة التي رسمها الآباء المؤسسون للصحافة الحرة؟ وهل تستطيع الجوائز اللامعة التي أصبحت تخصص لموضوعات التسلية أن تؤثر على دور هذه المؤسسات في أداء واجبها المتعلق بوظيفة إعلام الجمهور؟ هل نموذج العمل الجديد الذي قد يتعارض مع أهواء بعض الملاك، قادر على أن يدعم مبدأ الجودة في صناعة الأخبار؟ هل بالإمكان استعادة ثقة الجمهور في وسائل الإعلام بينما الرئيس ترامب يصفها يوميا تقريبا بأنها "أخبار زائفة"؟ وتعترف المؤلفة بأن تلك الأسئلة تشكل موضوعات هامة، وقد تستغرق الإجابة عليها وقتا طويلا، ولكنها حاولت ذلك من خلال العديد من فصول هذا الكتاب. وتشير إلى أنها قد قضت عامين في العمل على هذا الكتاب والتقت بالعديد من الصحفيين والمحررين وأخصائيي التكنولوجيا في محاولة للبحث عن إجابة السؤال المؤرق وهو: هل ثمة مؤسسات صحفية تعنى بقضية جودة الأخبار والجوانب المهنية المتعلقة بصناعتها؟ ورغم إقرار المؤلفة بأنه لم يبق سوى عدد قليل من المؤسسات الصحفية التي تعنى بجودة صناعة الأخبار، إلا أنها ترى أن المؤسسات الأربعة التي تناولتها في كتابها وهي: نيويورك تايمز، واشنطن بوست، بزفيد وفايس بإمكانها القيام بذلك الدور. وترى المؤلفة أن نجاح بزفيد يوضح تأثير فيسبوك على الطريقة التي تنتشر بها المعلومات عبر الإنترنت، أما فايس فقد استطاعت عبر اعتمادها على الفيديو الرقمي وخدمات البث المباشر من أن تحل مكان التلفزيون التقليدي، وأن تكسب ولاء الجمهور الشاب الذي يعتمد على المشاهدة أكثر من اعتماده على القراءة. وبالنسبة لصحيفة نيويورك، تايمز فهي تغطي مستوى شاملا من الموضوعات الصحفية ومن أماكن عديدة، وبشكل أعمق من أي مؤسسة إعلامية أخرى، وبالمقابل تعمل واشنطن بوست دائما على الحفاظ على مجدها وصورتها باعتبارها المؤسسة الإعلامية الأكثر اهتماما بقضايا السياسة الأميركية.

المؤلف: جيل أبرامسون

تاريخ الصدور: فبراير/شباط 2019

دار النشر: سايمون آند شوستر

عدد الصفحات: 509

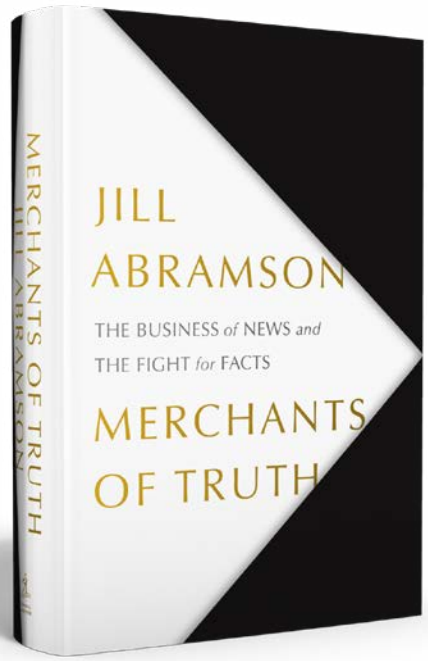

كتاب جيل أبرامسون الذي صدر في فبراير/ شباط 9102 (تويتر).

حظر الإنترنت كوسيلة للتضليل الإعلامي.. العالم العربي نموذجًا

أسامة حمامة

حتى وقت قريب، كان الحديث عن زر الإيقاف الشامل للإنترنت (Switch Kill Internet) أمرا شبه مستحيل، نظرا لصعوبة تطبيق الفكرة على الأرض. لكن تجارب بعض الدول العربية أظهرت سهولة المسألة، فقد عمدت كثير منها إلى قطع خدمة الإنترنت كلما تعالت أصوات شعوبها الغاضبة. فهي من جهة، تفعل ذلك بغية إجهاض الثورات وإخماد عزيمة المحتجين وإضعاف قدراتهم التنظيمية، ومن جهة أخرى، تمارس سياسة التعتيم الإعلامي من أجل إبقاء الأحداث الجارية طي الكتمان، خصوصًا عندما يتعلق الأمر بالاستبداد السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان من قمع للمتظاهرين وأعمال التعذيب والاختفاء القسري وغيرها.

تتأرجح استراتيجيات الدول الحريصة على مداراة ممارساتها، بين منع الولوج التام للإنترنت والرقابة الصارمة عليه، حيث تنطوي الاستراتيجية الثانية على حجب المواقع الإخبارية والمدونات وشبكات التواصل الاجتماعي، التي من شأنها إيصال الوجه الآخر للحقيقة إلى الرأي العام الدولي.

في السودان

يحيلنا هذا إلى قصة "المذبحة" التي حدثت مؤخرا في السودان، حين فض المجلس العسكري بعنف اعتصام الناشطين عند مقر الجيش وسط الخرطوم يوم 3 يونيو/حزيران الماضي، تلا ذلك قطع شامل لخدمة الإنترنت بحجة تهديد الأمن القومي.

ارتفعت الأصوات المنددة بالقطع، من بينها صوت المحامي عبد العظيم حسن الذي رفع دعوى ضد "زين"، الشركة المشغلة لخدمات الاتصالات، وهي المزود الرسمي للإنترنت في السودان. العجيب في القصة فوزه الأحادي بالدعوى يوم 23 يونيو/حزيران، أي أنه سيستفيد بشكل فردي من خدمة الإنترنت، بينما سيظل عموم الشعب السوداني محروما من حق الدخول إلى الشبكة العنكبوتية بشكل عادي، في حين يستوجب تجاوز الحظر اتباع خطوات تقنية معقّدة تستلزم إلماما متقدما بنظم المعلومات والاتصال.

صحفي يتظاهر ضد إغلاق صحيفة الجريدة في اليوم العالمي لحرية الصحافة في الخرطوم العام 2012 (تصوير: محمد نور الدين – رويترز).

جاء قرار محكمة الخرطوم الجزئية بناء على عريضة تقدم بها المحامي حسن نيابة عن المتضررين. ويُلزم القرار شركة "زين السودان" بإعادة خدمات الإنترنت. لكن ممثل الشركة حسن سعيد قال أمام المحكمة ردا على الطلب الذي تضمنته الدعوى، إن الشركة تلقّت أمرا شفهيا من "سلطات عليا" بقطع الإنترنت.

المفوضة السامية لحقوق الإنسان ميشال باشليه دعت بدورها الحكومة العسكرية في السودان إلى إنهاء إغلاق الإنترنت خلال كلمتها الافتتاحية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بجنيف، وصدر تصريح مماثل عن منظمة "هيومن رايتس ووتش" الدولية يعتبر استمرار قطع الإنترنت في السودان انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان. في السياق نفسه، قدّر موقع البنك الدولي خسائر السودان من إيقاف خدمات الإنترنت بنحو 45 مليون دولار في اليوم الواحد، بينما تحدث خبراء عن خسائر اقتصادية إجمالية تتجاوز المليار دولار، إضافة إلى الإضرار بعمليات الإغاثة الإنسانية.

الآثار السلبية لحظر الإنترنت طالت قطاع الصحافة والإعلام أيضا، إذ أضحى التأخير السمة البارزة في عملية التحرير وإخراج الصحف التي تعتمد على الشبكة المعلوماتية بشكل مباشر، وأصبح المراسلون وكتاب المقالات مجبرين على إيصال المواد إلى مقرات العمل بأنفسهم.

رئيس تحرير "صحيفة التيار" السودانية عثمان ميرغني تناول مشكلة كبيرة تتمثل في انقطاع التواصل الإلكتروني بين الجرائد والمطابع، مما يضطر المنابر الورقية إلى تخزين النسخ المعدة للنشر في بطاقة ذاكرة وتسليمها إلى دار الطباعة يدويا، لتكون النتيجة تأخيرا كبيرا في الإصدار، يكبّد تلك المنابر خسائر جمّة.

أما شبكة الصحفيين السودانيين فقد أدانت -في بيان لها- استمرار المجلس العسكري في قطع خدمة الإنترنت، واستنكرت إقالة مدير التلفزيون الحكومي جمال مصطفى ومنع صحفيين من دخول مباني التلفزيون. كما حذرت من انهيار عدد من المؤسسات الصحفية، في ظل

صحفية سودانية تحمل لافتة احتجاجاً على اعتقال الصحفي السوداني جعفر السبكي في الخرطوم 2010 (تصوير: محمد نور الدين - رويترز).

تهرب الناشرين، والمماطلة في صرف مستحقات الصحفيين.

وبهذا تستمر معاناة صحفيي السودان على المستوى الرقمي، وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة سبق لها حظر الولوج إلى تطبيقات تويتر، وفيسبوك، وواتساب بداية يناير/كانون الثاني 2019، إثر تصاعد موجة الاحتجاج الشعبي ضد الرئيس السابق عمر البشير.

في مصر

غير بعيد عن السودان، توجد مصر صاحبة التاريخ الحافل في التضييق على الصحافة وحرية الولوج إلى المعلومة.

ففي 27 يناير/كانون الثاني 2011 -ثالث أيام ثورة الغضب- حظرت حكومة حسني مبارك خدمة الإنترنت في كافة أرجاء البلاد، وأصدرت آنذاك شركة "فودافون مصر" بيانا تقول فيه إنها مجبرة على اتباع التشريع المصري الذي يمنح الحكومة حق اتخاذ قرار الحظر. مزودات خدمة الإنترنت الأخرى "لينك إيجيبت" و"تليكوم إيجيبت" و"اتصالات" و"نور" حذت حذو "فودافون"، ورغم ذلك استطاع المتظاهرون المتمكنون معلوماتيا من إنشاء شبكات اتصال باستخدام المودمات القديمة(Dial-up modems)، مستفيدين من خطوط الهاتف التي ظلت تعمل.

وبالتعاون بين غوغل وتويتر، تمكن المصريون خلال فترة الحظر من إرسال تغريدات عبر خطوط الهاتف، وذلك بترك رسالة صوتية على أرقام خُصصت لهذا الغرض، مُوظّفين برنامج ذكاء صناعي يحوّل الصوت إلى كتابة (speech text into) تلقائيا. وقد استعمل النشطاء بالموازاة أجهزة الفاكس لإرسال الصور.

التصعيد الرقمي استمر في مصر بعد الانقلاب العسكري عام 2013، حيث عملت الحكومة على فرض شتى أنواع الرقابة على فضاء الإنترنت، وبذلت الجهد لشراء الوسائل المعلوماتية الكفيلة بذلك، في خرقٍ سافرٍ للحريات المدنية وخصوصية مستخدمي الشبكة. فعقب اختراق شركة تكنولوجيا المعلومات الإيطالية "هاكينغ تيم" صيف العام 2015، كشفت التسريبات ضلوع المخابرات المصرية في عقد صفقة تنوي بموجبها اقتناء تكنولوجيا للمراقبة الموجهة (Surveillance Directed)، تجمع بها معطيات شخصية حول أفراد معينين.

منذ يناير/كانون الثاني 2016، حظر النظام المصري منصة "العربي الجديد"، مما أدى أضر العديد من المواقع التي تستعمل نفس شبكة توصيل المحتوى (CDN).

في ديسمبر/كانون الأول 2016، اكتشف المصريون حجب تطبيق التراسل الفوري الآمن "سيغنال" (Signal)، وقد سبق

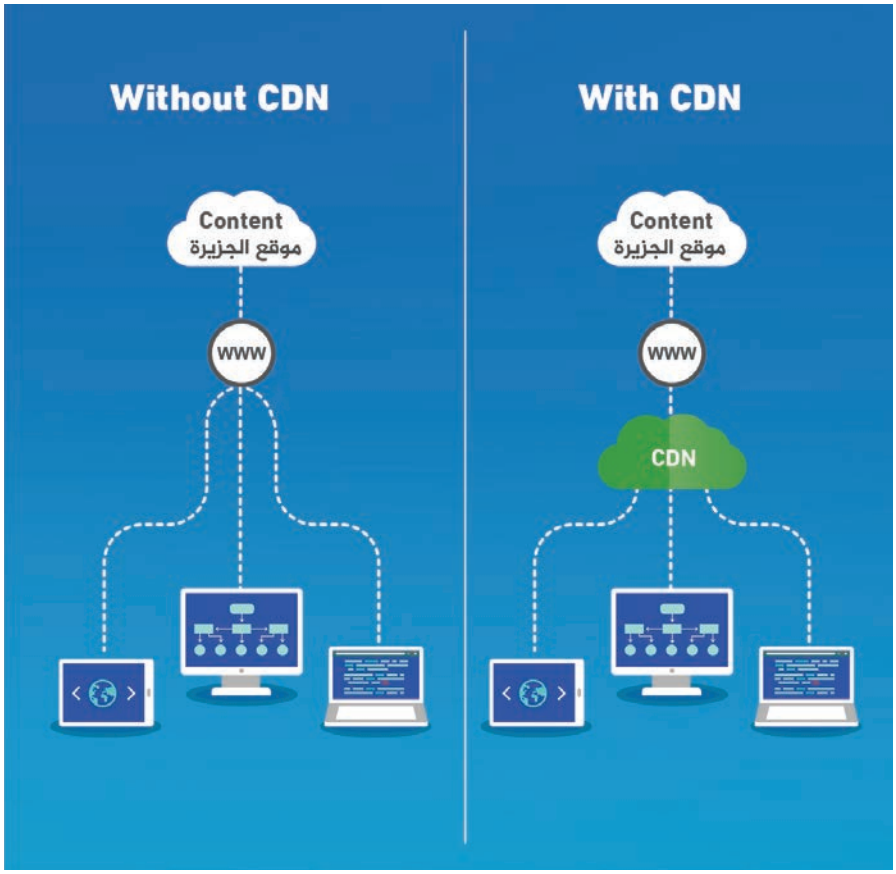

ذلك تعطيل وعرقلة بشكل ممنهج لبروتوكولات الحماية الخاصة بمواقع الويب، مثل (HTTPS) و(SSH)، وأشرفت على تنفيذ الخطة شركات الاتصال (DATA TE) التابعة لمزود الخدمة "إيجيبت تيلكوم"، "فودافون" و"نور" بإيعاز من النظام المصري. كما عملت تلك الشركات على دس برمجيات خبيثة للتجسس في متصفحات الإنترنت عبر النوافذ الإشهارية (up-Pop Ads)، كجزء من آليات التفتيش الدقيق للحُزم (Packet Deep Inspection).

سياسة الحظر استمرت لتطال 21 موقعا إخباريا عام 2017، من بينها موقع الجزيرة نت، وهافنغتون بوست عربي، ومدى مصر. وقد أعلنت وكالة أنباء الشرق الأوسط التابعة للنظام في بيان صدر يوم 24 مايو/ أيار 2017، أن الحظر يهم منابر إعلامية "تدعم الإرهاب وتنشر الأكاذيب".

عدد المواقع المحظورة ارتفع بعد فترة وجيزة ليصل 62 موقعا على الأقل، أغلبها صحف مستقلة ومنابر معارضة للنظام أو منصات تدوين. وقد ضمت على سبيل الذكر يومية "ديلي صباح" التركية، ومنصة "ميديوم" (Medium) الأميركية للتدوين، وموقع "البديل" الإخباري المعارض.

حادثة حظر المواقع جاءت عقب غارات شنتها الشرطة المصرية على مقرات عدة صحف إلكترونية تقبع في القاهرة، من بينها مكتب موقع "البورصة" الإخباري، ومكتب

صحفيون يحتجون أمام مكتب رئيس الوزراء في تونس العاصمة العام 2102 (تصوير: زبير السويسي - رويترز)

جريدة "ديلي نيوز إيجيبت" الناطقة بالإنجليزية، التي تعرضت يوم 2 مايو/أيار 2017 لمصادرة المعدات التقنية واستجواب أطقمها حول تغطيتهم للشأن السياسي في البلاد.

الحكاية لم تتوقف هنا، فقد امتد الأمر ليشمل حملة اعتقالات واسعة في حق نشطاء إلكترونيين من صحفيين وفاعلين مدنيين ومدونين معارضين للنظام، كانت تتم بذرائع من قبيل "التحريض على العنف"، و"شتم الرئيس"، و"التحريض ضد السلطة"، و"ازدراء الأديان"، و"نشر الأخبار الزائفة". وقد راجت في أبريل/نيسان 2017 قصة محامي حقوق الإنسان محمد رمضان الذي حكم عليه بالسجن عشر سنوات والإقامة الجبرية بمنزله مع حظر استعمال الإنترنت لمدة خمس سنوات بعد خروجه، بسبب تهم تضمنت "إهانة الرئيس" و"استعمال الفيسبوك للتحريض على العنف".

نشطاء إلكترونيون كثر لقوا نفس مصير محمد رمضان في السنة نفسها، منهم عمر مصطفى، ومحمد ربيع عبد العزيز، وعبد العزيز محمود، وغيرهم الكثير.

الإنترنت في مصر اليوم ليست أفضل حالا، حيث صادق عبد الفتاح السيسي على إصدار قانون يجرّم ولوج المواقع المحجوبة ويهدد بسجن من يفعل ذلك. وفي أبريل/نيسان 2019، منعت السلطات الوصول إلى خدمة "بتلي" لاختصار الروابط، مما حطّم قرابة 37,5 مليار موقع ويب تستضيفه الخدمة. فضلا عن حظر مزودي خدمات الإنترنت لنحو 34 ألف عنوان إلكتروني (internet domains) من أجل وضع حد لحملة "باطل" الرافضة للتعديلات الدستورية التي اقترحتها الحكومة سعيا لإبقاء

السيسي في السلطة لمدة 15 عاما أخرى.

تجارب دول عربية أخرى

في تونس، مهد الربيع العربي، دأب الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي قبل الثورة على محاولة إلجام قطاع الإعلام وإحكام قبضته عليه، من خلال زرع رؤساء تحرير ينشرون بروباغندا نظامه ويصطادون خصومه من أصحاب الكلمة الحرة.

ولعل أهم اسم في سجل تقويض حرية التعبير بتونس هو عبد الوهاب عبد الله المستشار السابق للرئيس، الذي هندس "مشروع التضليل الإعلامي" طوال 23 عاما، وأطلق عليه أهل القطاع لقب "قامع الصحفيين".

في 2016، وقّعت مجموعة من الإعلاميين ونشطاء المجتمع المدني عريضة تطالب بفضح ممارسات عبد الوهاب عبد الله ودوره في قمع حرية الصحافة وإخضاع الإعلام.

الجدير بالذكر أن نظام بن علي تبنى سياسة حجب الكثير من المواقع الإخبارية عبر الوكالة التونسية للإنترنت (Agence d'Internet Tunisienne)، حيث كان نشطاء التواصل والمدونون آنذاك يسخرون من تلك الرقابة الممنهجة وسمّوها "عمار 404". من بين تلك المواقع، نذكر "الحوار نت"، وهو موقع إخباري انطلق رسميًا يوم 11 أبريل/نيسان 2004 وحُجب في نفس اليوم. كما حُجب موقع "العربية نت" نهائيًا عام 2005. وطال الحجب موقع "تونس نيوز" وتعرض للقرصنة يوم 5 سبتمبر/كانون الأول 2007، وفُسخ أرشيفه كاملا، في خطوة أثارت مستخدمي الإنترنت والمدافعين عن حرية الرأي والتعبير.
المدونات أيضًا نالت نصيبها من الحجب والقرصنة في تونس، ولعل أهم ضحايا تلك الحقبة الرئيس السابق المنصف المرزوقي، حين اختفى موقعه الشخصي تماما من الإنترنت وأفرغت قاعدة بياناته التي كانت تحوي عشرات المقالات والحوارات والكتب العلمية.
أما في موريتانيا، فتم حظر الإنترنت 48 ساعة بعد انتخابات 22 يونيو/حزيران 2019 التي أعلنت فوز مرشح النظام محمد ولد الغزواني. وتزامن ذلك مع احتجاجات قوى المعارضة والتنديد بوقوع تزوير واسع في الانتخابات الرئاسية. الحظر استهدف منع الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وجماعات المعارضة من التواصل بحرية وتبادل المعلومات.

ظاهرة حظر خدمة الإنترنت وممارسة الرقابة عليه وجدت لها مستقرا في عدة دول عربية أخرى، سواء تعلق الأمر بمنع شامل أو جزئي للولوج، وقد حدث ذلك في سوريا والجزائر والسعودية والبحرين والمغرب والعراق.

أمام هذا الوضع المثير للقلق، وموجات التهديد والتخويف التي يتعرضون لها، يجد عديد الصحفيين والمدونين العرب أنفسهم مضطرين لممارسة رقابة ذاتية على ما ينشرونه إلكترونيا، حتى في غياب وجود حظر إجرائي ملموس لخدمة الإنترنت، فهم يعرفون أن التعبير بحرية سيجر عليهم ويلات كبيرة، حيث توهمهم الأنظمة بوجود فضاء للتعبير الحر بغية استدراجهم إلى زاوية ضيقة يحاصرون فيها، كما حصل مع الصحفيين المغربيين رئيس تحرير جريدة "لكم" الإلكترونية علي أنوزلا، ومدير موقع "بديل" حميد المهداوي، وهو خلف القضبان إلى تاريخ كتابة هذا المقال.

الأدوات الرقمية في الصحافة.. متوفرة ولكن!

رولا فرحات

قبل سنوات، كان على الصحفي العامل في جريدة ما، امتلاك مهارات الكتابة الصحفية والتمكن من كيفية إجراء التحقيقات والمقابلات ورسم الصفحة وما إلى هنالك من مهام، لكن الأمر اليوم بات مختلفاً، فهذه المهارات وحدها لم تعد تكفي في العصر الرقمي الذي نعيشه، خاصة أن الصحف نفسها باتت تواجه تحديات كبيرة في البقاء، وهذا الأمر انعكس على الصحفيين أنفسهم، إذ أصبح وجودهم مرتبطًا بقدرتهم على الالتحاق بالعالم الرقمي والاندماج فيه والتعرف على خصائصه.

نجح الكثير منا كصحفيين في الغوص في هذا العالم، وهذا ما أهّلهم ليصبحوا صحفيين رقميين. كان اكتساب المهارات الجديدة وتعلم أدوات العالم الرقمي سبباً في حصولهم على فرص عمل جديدة، مستفيدين من هذا العالم الواسع، من خلال حصولهم على المعلومة بسرعة أكبر وتكلفة أقل. كما فتح لهم المجال للتعلم عن بعد ومن خلف مكاتبهم ودون الحاجة أحيانًا إلى التسجيل في الجامعات ودراسة مناهج تعليمية. منهم من تمكن من فعل ذلك، ومنهم من لم يفعل لأسباب عديدة.

واقعيًا، من الصعب الإحاطة بجميع التقنيات والأدوات الرقمية المتاحة اليوم، كما أن عملية البحث عنها تتطلب مهارة قد لا تتوفر لدى جميع الصحفيين، لكن ذلك لا ينفي أهمية إيجاد أدوات مخصصة للعمل الصحفي، ومساعِدة في اكتساب معارف جديدة.

عملية الاكتساب هذه قد تتم إلكترونيًا، أو من خلال حضور ورشات عمل وتدريبات تقدم هذه الأدوات. وكل ما عليك فعله هو تكثيف البحث والتقدم لاكتساب ما تريده وإتقانه. الأمر ليس بهذه الصعوبة. وكلما أتقنتَ أداة جديدة، رفعتَ مؤهلاتك وخبرتك المهنية والعملية.

لكن المشكلة تكمن في عدم وجود أدوات محددة على الصحفي امتلاكها ليكون مؤهلا للخوض في غمار تجربة مهنية جديدة، إذ يتحكم بذلك المسمى الوظيفي والاختلاف بين المؤسسات الإعلامية والرقمية من حيث المؤهلات المطلوبة.

عالميًا، لا توجد مؤهلات محددة يجب أن تتوفر في الصحفي المتقدم إلى الوظيفة، إذ كل واحدة من تلك المؤسسات تتفرد بمتطلبات خاصة بها حسب احتياجاتها، وهذا ما ينعكس تشتتًا لدى الصحفي الرقمي، حيث يصعب عليه معرفة أي من المؤهلات التي يتوجب عليه تطويرها.

الأدوات الرقمية متوفرة بسهولة، يمكن الحصول عليها بشكل بسيط ومجاناً في كثير من الأحيان ولكن ذلك لا يحدث. الصورة لنساء تبعن الخضروات أمام لوحة إعلانية للهواتف الذكية لشركة هواوي الصينية (تصوير: كيفن فراير – غيتي).

أين الصحفيون اليوم من هذا التطور؟

أثناء تدريبي مجموعة من الصحفيين وطلاب الإعلام في الجامعات اللبنانية على أدوات غوغل المخصصة للصحفيين، شعرتُ بقلق سببه أن جميع المواد التي سأقدمها في التدريب متاحة مجاناً عبر غوغل مع شرح مفصل، لكنني تفاجأت أن المشاركين في التدريب لم يتعرفوا إليها من قبل، ولا يعلمون بوجودها.

أسباب كثيرة تحول دون استدلال الصحفيين على الأدوات الرقمية، أهمها عدم الترويج لها، حيث إن الشركات الكبرى والمسؤولين عن هذه الأدوات لا يعلنون عنها للجمهور المستفيد منها بطريقة واسعة تضمن وصولها إليهم.

وإن فعلوا، تبقى الطريقة المعلنة غير فعالة، وضيقة الإطار. وعليه، يجب على هذه الشركات الوصول إلى الجمهور عبر البحث عنه والاتصال به.

أسباب كثيرة تحول دون استدلال الصحفيين على الأدوات الرقمية، أهمها عدم الترويج لها (تصوير: كارستن كول – غيتي).

كانت «غوغل» من أهم الشركات التي دعمت الصحفيين، إذ زوّدتهم بمنصات خاصة قدمت الأدوات الرقمية من خلالها، وقامت بإتاحتها مجاناً. الصورة لامرأة تسير أمام مقر شركة غوغل في المملكة المتحدة (تصوير دان كيتوود - غيتي).

في المقابل، تنظم بعض المؤسسات تدريبات وورش عمل بهدف تعريف الصحفيين على منتجاتها الرقمية ودعوتهم لاستخدامها في ميادين عملهم. لكن تبقى المشكلة في استقطاب الصحفيين، حيث إن نسبة كبيرة منهم لا يعرفون عن هذه الورشات، وإن علموا تبقى مؤهلاتهم غير كافية لقبولهم للمشاركة، حيث يقف عامل الخبرة عائقًا أمامهم. فكيف لهم تطوير خبراتهم ومهاراتهم بينما ترفض طلباتهم بسبب عدم حيازتهم على الخبرة الكافية.

من العوائق التي تمنع الصحفيين من تطوير مهاراتهم، غياب هذه الذهنية لدى أصحاب المؤسسات الإعلامية التي تمتنع عن الاستثمار في تطوير موظفيها، وتنظر إليهم على أنهم موظفون يقومون بواجباتهم فقط، وتقف عائقًا أمام تطوير مهاراتهم. يُترجم ذلك من خلال عدم السماح لعامليها بالمشاركة في ورشات تدريبية إلا بعد الاقتطاع من رواتبهم القليلة في الأصل، أو حتى من أيام الإجازة. إضافة إلى هذا، قلّما نسمع عن مؤسسات إعلامية تعاقدت مع شركات تمتلك أدوات رقمية بهدف تطوير الموظفين لديها.

وأخيرًا، بيئة العمل الصحفي عربيا ليست في أحسن أحوالها، إذ هناك تحديات كثيرة على الصحفيين تخطيها، من بينها إيجاد محتوى يهم الجمهور، وإنجاز مهامه كما يريدها المديرون والممولون. وهنا، ينغمس الصحفي في عمله دون التفكير في تحسين مهاراته، إذ يكون أقصى اهتماماته تسليم واجباته المهنية والذهاب إلى

والذهاب إلى وظيفته الثانية أو إلى حياته.

هذه الأسباب وغيرها تجعل الصحفيين متأخرين عن ركوب قطار التكنولوجيا السريع، والتفويت على أنفسهم فرصة التطور والتقدم، علمًا بأن تحسين مهارات الصحفيين وإتقانهم لأدوات جديدة ينعكس على المحتوى الذي يقدمونه للجمهور، ويتحوّل إلى محتوى عصري ومبتكر بعيد عن المحتوى التقليدي الذي اعتاد الجمهور مشاهدته.

وليس هذا كل شيء، فالعالم الرقمي قسّم الصحفيين اليوم إلى رقميين وغير رقميين، بمعنى أنه خلق هوّة فيما بينهم، وأعطى الأفضلية اليوم للصحفي الذي يتقن تلك الأدوات والبرمجيات الرقمية الحديثة. لذا فإن المطلوب تكثيف الجهود في سبيل تحسين مهارات الصحفيين وتطويرهم، وخلق أرضية تجعلهم يلتقون في مكان واحد. وهذا من مسؤولية الأطراف الثلاثة: الشركات العالمية الكبرى، والمؤسسات الإعلامية والصحفية، والصحفيون أنفسهم.

روابط مفيدة للصحفيين:

https://newsinitiative.withgoogle.com/training/tools

https://newsinitiative.withgoogle.com/training/

https://ijnet.org/ar/toolkits

رولا فرحات خلال إحدى ورش التدريب على الأدوات الرقمية.

بين الفصحى والعامية.. كيف نصيغ اللغة الأقرب إلى الجمهور؟

محمد ولد إمام

مع ظهور المنصات الرقمية على وسائل التواصل الاجتماعي، ظهرت ضرورة الاختصار والبساطة (تصوير: كريس هوندروس - غيتي).

تطرح قضية مستويات اللغة عدة إشكاليات للصحفي والكاتب الممارس وحتى الأديب، وذلك انطلاقاً من أن اللغة تعدّ المادة الخام لأي كتابة. في هذا المقال، سأتناول قضية استخدام اللغة الفصحى والعامية في الإعلام الجديد خصوصا، وذلك انطلاقا من تجربتي في هذا المجال وتفضيلي لبعض العبارات على أخرى كما سأبين لاحقا.

اللغة جزء لا يتجزأ من العملية الاتصالية التي تقوم في مفهومها البسيط على العناصر التالية: المرسِل، والرسالة، والوسيلة، والمستقبِل. والرسالة الإعلامية وسيلتها اللغة، وهي تبادل المفاهيم أو الرموز وفكها بين المرسل والمستقبل. وقد قسم العرب قديما الكلام إلى أنواع هي:

أولا- النثر العادي، أي الخطاب بقصد التعبير البسيط بين المتحدثين دون اهتمام بالشكل أو الناحية الجمالية.

ثانيا- النثر العلمي، وهو وسيلةُ لنقل المعارف والحقائق العلمية، ويكون التركيز فيه على المحتوى لا على الشكل.

ثالثا- النثر الفني، وهو أعلى مراتب النثر، حيث يستخدم اللغة لأقصى مداها التعبيري والتصويري، متجاوزا لغة الخطاب العادي ولغة العلم الجافة إلى لغة أدبية ذات أبعاد جمالية، باستخدام التنسيق والأخيلة والتنميق للتعبير عن ومضات النفس وخطرات الروح وخلجاتها.

ثم إن هناك نوعاً آخر حديثاً، هو النثر الصحفي، ويقع في المنتصف بين الأدب والخطاب العادي، فيأخذ من كليهما بطرف.

وقد ارتبطت الصحافة العربية منذ نشأتها بالأدب، فأغلب الصحف كانت أدبية، وكبار الأدباء من جيل النهضة وما بعده كالعقاد وطه حسين وشكري والمازني وغيرهم، كانوا يكتبون في الصحف. كما أن كثيرا من الكتب كانت مقالات في أعمدة الصحافة، ثم جُمعت لاحقاً في كتاب، مثل حديث الأربعاء لطه حسين، ومقالات شكري في المقتطف، ومقالات المازني، وغيرهم. ويكفي أن تعرف أن جريدة "الأهرام" بدأت صحيفة أدبية.

لكن هذا التمازج أو التزاوج بين الصحافة والأدب في طور نشأة الصحف خفّ مع الزمن، حيث تخصصت الصحف وظهرت الصحف الإخبارية والفنية وغيرها. كما اختلفت لغتها تبعا لذلك، فكلما ابتعدت الصحافة عن الأدب كانت لغتُها أسهل، لكنها أيضا ابتعدت عن الفصحى. ثم جاء الراديو والتلفزيون، فصارت أغلب المواد المُذاعة باللهجات المحلية، خصوصا الدراما والبرامج الحوارية، ولم يسلم من طغيان العامية إلا نشرات الأخبار.

وقد أدى هذا إلى نقاش طويل عريض بين الصحفيين والكتاب حول استخدام العامية وضرورة الموازنة بين ما يُكتب وما يفهمه الجمهور المستهدف، ولن نطيل بتتبع الآراء هنا. فالحاصل أن اللغة الفصحى انحسرت كثيراً في إعلامنا عموماً، بل كادت تختفي في الإعلام المحلي تماما.

الرسالة الإعلامية وسيلتها اللغة وهي تبادل المفاهيم أو الرموز وفكها بين المرسل والمستقبل (تصوير: بيتر ماكديارميد – غيتي).

ولن أطيل هنا أيضا في قصة نشأة العاميات أو اللهجات المحلية، ولا الفوارق بينها وبين اللغة الأم عبر التصحيف والإبدال والإدغام والنحت والقلب وغير ذلك، فهو موضوع مستقل وبحث طويل.

والمتتبع للعاميات، يجد بعض الأنماط الواضحة (parallels vivid) رغم الاختلافات في الكلمات والدلالات. ومن ذلك ما ذكره أحد المستشرقين عندما كتب أنه تعلّم اللغة العربية في إيطاليا، لكنه واجه مشكلة كبيرة عندما سافر إلى بعض الدول العربية، حيث يذكر أنه في بعض الدول، عندما يطلب شرابًا يُعطونه مشروبًا، وفي البعض الآخر يعطونه جوربًا. ومع ظهور المنصات الرقمية على وسائل التواصل الاجتماعي، ظهرت ضرورة الاختصار والبساطة، وهو ما يتطلب تدريبًا كبيرًا للمنتجين على هذا الشكل المستحدث من الكتابة، حيث تتميز هذه القصص الخبرية -إضافة إلى السهولة والاختصار- بالتوجه إلى جمهور حديث السن وذي اهتمامات شبابية ورياضية وإنسانية، وهذا يضعنا أمام اختبار صعب للمواءمة بين ما يفهمه المتلقي الشاب من جيل الألفية وبين سلامة اللغة وسلاستها وسهولتها، مع الميل إلى الأسلوب الشبابي في الاختصارات مثلا والرموز واستخدام الوجوه التعبيرية. وهنا، على المنصة أن تستخدم الفصحى السهلة المفهومة ولكن الصحيحة أيضا، في كل ما تنتجه مسموعًا أو مكتوبًا، أصليًا أو مترجمًا عن لغات أخرى، وهذا لا خلاف عليه. لكن المتدخلين في القصص يتحدثون غالباً بلهجاتهم، وهم من شرائح مجتمعية ومستويات علمية واقتصادية مختلفة ومتباينة، ففي القصص الإنسانية مثلا، علينا أن نُجري مقابلة مع المريض أو ضحية العنف، ومع الطبيب أو المرافق كذلك، وكلهم سيتحدثون بالعامية، وكذلك شهود العيان والخبراء وغيرهم. هذه المداخلات والمقابلات لا نتحكم في لغتها، وهي ضرورية للقصة.

وللغة في هذه الوسائط خصائص أخرى غير الأسلوب الموجز والأنيق الجاذب، فينبغي انتقاء واختيار ألفاظ دقيقة وصحيحة لغويًا. وسأضرب أمثلة مما أقدِّمُه وأفضّله شخصيا بين ما هو شائع في الاستخدام ويُتناول كمترادفات. فكلمة "تواجد" لغويا تختلف عن "الوجود"، ورغم ذلك كثر استخدامها بهذا المعنى.
وكلمة "الأهرامات"، لم لا نكتب "الأهرام"؟، والأمر نفسه مع كلمة "الضغوطات"، فلنكتب الضغوط وهكذا.. وعلينا أيضا أن ندقق في الفروق الدقيقة بين الكلمات، فمثلا نجد في الإعلام كلمات: مَحَبَّبة ومُحْتَجِبة، ومتحَجِّبة.. وبالتمعّن، نجد أن كلمة "محجبة" تومئ إلى أن الأمر مفروض عليها، و"محتجبة" تومئ إلى معنى الخلوة أو الانعزال عن الناس، وكأنها تتخذ حاجبا على بابها، والأحسن عندي كلمة "متحجبة". وقس على ذلك كلمات تستخدم كمترادفات رغم اختلاف معانيها مثل: خاطئ ومخطئ، جاثٍ وجاثم، آهلة ومأهولة، عشواءٍ وشعواء ...إلخ.
وسأتناول هنا تحديًا ظهر مع هذا النوع من مقاطع الفيديو الرقمية، وهو هل نكتب العامية التي يتحدث بها مشاركون في الفيديو أم نترك الكلام غير مكتوب؟ ولأن طبيعة هذه المقاطع تعتمد على الكتابة على الصورة، فكان لزامًا علينا أن نكتب كل ما يُقال، على غرار المنصات الأجنبية، لكن تلك المنصات لا تواجه قضية العامية والفصحى كما هو الحال عندنا، فاقترح البعض أن يُترجَم ما يُقال بالعاميات إلى الفصحى، لأن هذه المنصات تتوجه إلى الناطقين بالعربية عموما، وربما لن يفهموا العاميات بمختلف أنواعها، ولكن هذا سيبعدنا عن الكلام المنطوق فيصير مثل ترجمتنا للمقاطع التي نستخدمها باللغات الأخرى.

وأمام هذا التحدي اللغوي الكبير في قضية اللهجات المتعددة واستخدامها من عدمه في الرسائل الإعلامية، علينا كمنتجين ومحررين لهذه القصص الإخبارية القصيرة التعامل مع المتدخلين بلهجاتهم المحلية من شرق الوطن العربي إلى غربه، فعقدنا بصفتنا صحفيين ومحررين، اجتماعات تحريرية وناقشنا الخيارات المتاحة، وخلاصةُ ما توصلنا إليه هو ضرورة كتابة هذه اللهجات، بدل أن نتركها مسموعة فقط، ولكن مع مراعاة الآتي:

التفكير بالمتلقي العربي في مختلف أقطاره وجهاته: وهذا يعني أن نقرّب كتابة الكلمة إلى أصلها العربي قدر الإمكان، فمثلا إذا كان شخصٌ مصري يتحدث وقال "أؤول" نكتبها باعتبار الأصل وهو انقلاب القاف همزة في النطق، فنكتبها "أقول"، وهكذا إذا قلب الذال زايًا أو غير ذلك.

وكذلك لو قال المتحدث "هوم بيتحملو هاظ" نكتبها "هم يتحملوا هذا"، ولو قال "أنا أعرفو" فنكتبها بهاء باعتبار الأصل أيضاً "أعرفه"، فلاحظ أن فعلَيْ "يتحملو" و"أعرفو" كلاهما مكتوب في العامية بواو، بينما الأصل مختلف كما ترى.

الاستغناء عن اللواحق والزوائد في بعض اللهجات: مثلا في المغرب، هناك زيادة الغين في بداية الأفعال "غَنْدير" وكذلك الكاف "كَنْقول"، وفي المشرق "حَنِعمل" وأحيانا تُكتب "هَنِعمل" و"بْنِعمل"، هذه اللواحق يمكن أن تُربك من يقرؤها مكتوبة، لذلك نحذفها لتسهيل فهمها على

على المنصة أن تستخدم الفصحى السهلة المفهومة ولكن الصحيحة أيضا (تصوير بيتر ماكديارميد).
الصورة من ميدان التحرير في «جمعة الرحيل» عام 2011 (تصوير: بيتر ماكديارميد – غيتي)

بقية المتابعين من دول عربية أخرى.

الكلمات التي من لغات أخرى كالفرنسية في المغرب العربي مثلا والإنجليزية في المشرق، نترجمها إلى اللغة العربية الفصحى فقط، ولا نكتبها بلغتها ولا بالحروف العربية طبعا.

مراعاة قواعد الفصحى حتى في اللهجات: فبدل أن نكتب "بيؤولو" كما أسلفنا، نُرجع الهمزة إلى أصلها القاف، ونحذف اللاحقة الباء، ثم نراعي القاعدة في كتابة ألف الجماعة فتتحول من "بيؤولو" إلى "يقولوا".. فأغلب أهل المغرب لن يفهموا الكتابة الأولى، بينما الكتابة الثانية أصبحت مفهومة رغم النطق المختلف للمتحدث باللهجة. وكذلك لو كتبنا عن شخص مغربي يقول "كَنَحْكيوْ" فنزيل اللواحق الكاف والواو فتصير "نحكي".. ولو أن شخصاً من موريتانيا قال في تسجيل "اشطاري"، فنكتبها باعتبار الأصل "إيش طارئ"، فإذا قرأها أحد من المشارقة مثلا فسيفهمها عكس الكتابة الأولى.

هذه نماذج مما يمر علينا في بعض القصص التي يتحدث فيها متحدثون باللهجات العربية المختلفة.

ومن أهداف هذا المسعى أيضًا الحفاظ على رابطة اللغة التي تربط المتلقين في جميع أنحاء الوطن العربي، فيتم ربطهم باللغة الأم الفصحى، فضلا عن تسهيل التواصل بينهم.

نصائح

- **استخدم الفصحى السهلة المفهومة ولكن الصحيحة أيضاً.**
- **انتقِ ألفاظاً دقيقة وصحيحة لغويًّا أثناء الكتابة.**

البودكاست الاستقصائي العربي.. بانتظار الخطوة الأولى

فدوى حلمي

سارة كوينيج، مذيعة برنامج البودكاست الشهير «Serial» (من صفحة البرنامج على فيسبوك).

بدأ البودكاست، أو ما كان يعرف بالتدوين الصوتي، في مطلع نشأته نتيجة تعاون مشترك بين ديف وينير وآدم كاري، كان ذلك في العام 2001، عندما تحدثا عن "طريقة فعّالة لإيصال الصوت عبر الإنترنت"، واعتبرا أنّ "أر.أس.أس" (RSS) هي المفتاح لذلك. غير أن اسم "بودكاست" استُخدم باعتباره مصطلحًا ذا مدلول في سبتمبر/أيلول من العام 2004 على يد آدم كاري. ومع نهاية العام 2005، سجّل قرابة الخمسة ملايين متابع اشتراكهم لمتابعة بودكاست واحد على الأقل1، لتبدأ ثورة التدوين الصوتي باجتياح اهتمامات روّاد العالم الرقمي، الثورة التي تلقفها الصحفيون لتدوين أعمالهم واختيارها فضاءً جديدًا يتسع لمساحة الصوت على امتدادها واختلاف نغماتها.

يمتاز البودكاست بتحرّره من قيود النشر، وسرعة الوصول إليه، وسهولة تلقي محتواه، إذ ما تحتاجه فقط هو حاسة السمع في أي مكان وزمان، وهذا ما يشكّل بيئة مناسبة للصحافة الاستقصائية العربية، بحيث يصبح من السهل تدشين توثيق استقصائي صوتي بتكلفة مادية ومدة زمنية أقل مما يستدعيه التوثيق الاستقصائي المرئي، مع قدرة التدوين الاستقصائي السمعي على مواكبة المجريات التي تحتاج للتحقيق في حيثياتها حين وقوعها، الأمر الذي يُكسب التوثيق الاستقصائي السمعي ميزة الأسبقية، بالإضافة إلى التحكّم في مدة البثّ، مما يجعل وثيقة واحدة أو أيّا من أدلة التحقيق على قلة عددها، كافية لنشر بودكاست استقصائي حولها.

ورغم ذلك، فإن تحديات البودكاست الاستقصائي تكمن بداية في إعادة التقعيد لمفهوم التوثيق الاستقصائي الصحفي عربيًّا في ذهن المتلقي، فقد ساهمت مجموعة من الأعمال الاستقصائية العربية المرئية على ترسيخ الإبهار البصري كهوية للعمل الاستقصائي الصحفي. وعند الانعتاق من هذه المفاهيم المتعلقة بالصورة، يمكن تقبّل التوثيق الاستقصائي السمعي بسهولة كإحدى وسائل التوثيق الاستقصائي الصحفي. ومع اختفاء الافتتان بالصورة كعامل جذب للعمل الاستقصائي الصحفي، يرتكز العبء على الصوت وأدائه وصياغة المحتوى على أنّه ليس نصًّا لفيلم وثائقي أو تقرير إخباري يتآزر فيه الصوت مع الصورة لضمان وصول المحتوى بشكله الأفضل أو ما يُعرف بالكتابة للصورة، بل إنّ صياغة المحتوى الاستقصائي السمعي تعتمد على الإيجاز والصياغة الأقرب للمحادثة المباشرة مع المستمع، الذي يفرض على المدوّن الصوتي أن يعمل لكي ينجح في جذب اهتمامه من أولى دقيقتين، وربطه بأهداف الموضوع الاستقصائي من خلال لعب المدوّن لثلاثة أدوار، هي أدوار الراوي والمُحادِث والقاصّ، وذلك بالاعتماد على العبارات القصيرة، واختيار الأصوات الطبيعية المساندة في خلفية المقطع السمعي باتزان بما يتناسب مع المضمون، على أن يُستطاع تمييز مصدرها ومدلولها ودورها في المقطع بسلاسة. فمثلا، عندما تضيف أصوات أبواق سيارات وضجيج أزمة سير لغاية خلق حالة حية للمقطع السمعي فقط، فإن ذلك لن يؤدي الغرض، بل إنك ستعيد حصار الاستقصاء الصحفي السمعي في إطار التقرير الخبري الإذاعي المألوف. والأمر ذاته ينطبق على توظيف الموسيقى والمؤثرات الصوتية، فالبودكاست الاستقصائي ليس بثًّا موسيقيًّا ولا إذاعيًّا، بل بِنيتُه الصوت البشري.

أهم تجارب البودكاست الاستقصائي عالميا

"**Serial**" الأعلى استماعاً على الإطلاق

بودكاست "Serial"2 الأميركي الذي انطلق عام 2014 يعدّ تجربة سبّاقة حققت أعلى متابعة على مستوى العالم فيما يتعلق بتحميل حلقاته، وهي السلسلة الأشهر عالميا، تقدّمه الصحفية الاستقصائية سارة كوينغ. وقد حاز على العديد من الجوائز العالمية الكبرى التي تُمنح في هذا المجال، واحتلّ المرتبة الأولى في تصنيف "تايم" (Time) لأفضل عشرة بودكاستات للعام الماضي3. والجدير بالذكر أنّ أربعة من هذه المدونات

عن صفحة برنامج «Criminal» على فيسبوك.

السمعية العشر هي مدونات استقصائية، وقد نشرت صحيفة "ديلي تلغراف" مقالا يحمل عنوانه تساؤلا: كيف قلب "Serial" صناعة البودكاست رأسا على عقب؟4 هذا السؤال ذاته طُرح فى "هاف بوست" (HUFFPOST)5 في مقال بعنوان: "Serial".. لماذا حاز هذه الشهرة الواسعة؟ ومقالات أخرى عديدة حاولت الإجابة على هذا السؤال.

وعن أسباب نجاح هذا البودكاست، فيرجعه البعض إلى سببين، الأول موضوعه الاستقصائي المشوّق المتعلق بجرائم ذات طبيعة خاصة وكشف آلية تعامل القضاء الأميركي معها، والثاني هو صوت الصحفية الاستقصائية سارة ومستوى أدائها، حيث شكّا عاملاً رئيسياً للإدمان على استماع هذه السلسلة. كما لعبت المعايشة الصوتية دورها القوي من خلال طرح الأسئلة وردود الأفعال الشعورية التي يمكن لمسها في درجة صوتها وقدرتها على التحكّم في التعبير الصوتي، مما عزّز عنصر التشويق لمعرفة نهاية الحلقة. كما أنّ سارة تصيغ محتوى يعتمد على التصادم ومفاجأة المستمع، وتقديم حقائق وأجوبة غير متوقعة، في سرد أحداث مجريات التعامل القضائي الأميركي مع الجريمة موضوع الحلقة.

"**Criminal**" من خمسين مستمعًا إلى البودكاست الحائز على جائزة أفضل وثائقي بعد عام واحد فقط على انطلاقته.

انطلق البودكاست "Criminal"6 عام 2014 في قرية "دريم" بولاية كارولينا الشمالية ليطرح قصص الجرائم الغريبة وكشف أسباب إقدام المجرم على فعلته. تقول مقدمة البرنامج فيبي جدج7 إنّها لم تكن تتوقع هذا النجاح الهائل لتدوين سمعي بدأ بجهود بسيطة وبتكلفة مالية محدودة للغاية، وتعبّر عن مقدار سعادتها عندما علمت أنّ حلقتها الأولى حمّلها خمسون مستمعًا، لتحقّق اليوم ملايين

برنامج «لحظة» أطلقته الجزيرة بعد تدشينها منصة «بودكاست» وهي منصة صوتية رقمية.

المتابعات السمعية. كما أن هذا البودكاست حاز عام 2015 على جائزة أفضل وثائقي في مهرجان الساحل الدولي للصوت.

وتعزو فيبي سبب هذا النجاح إلى أمرين: أولهما أنّ البودكاست لم يكن شبيهًا بشيء آخر، ولم يُستنسخ من برنامج أو بودكاست مُقارب له، بل هو في حدّ ذاته فكرة مُبتكرة. والأمر الثاني أنّها وُفقت بفريق عمل مؤمن للغاية بمشروع ورسالة هذا البودكاست الذي تقدمه للمستمعين.

لقد سبق أن شقّ الاستقصاء الصحفي العربي بأنواعه المختلفة طريقه في عالم الصحافة والتحقيق، لكنه ما يزال يحاول إبراز بصمة مختلفة له في عالم الاستقصاء الصحفي العالمي. هذه المحاولات تستحق أن يُضاف إليها محاولات تأسيس منصّات قوية وراسخة متخصصة في الاستقصاء الصحفي السمعي العربي، حتى وإن تعثرت في بداياتها كما هو الحال في أيّ تجربة تعلّم حتى تُصبح ممارسة ومن ثمّ صناعة عربية خالصة تحمل خصائصها التي تمكّنها من المنافسة عالميًّا.

صياغة المحتوى الاستقصائي السمعي تعتمد على الإيجاز والصياغة الأقرب للمحادثة المباشرة مع المستمع.

أطلقت «الجزيرة بودكاست» برنامج «رموز» حيث يقدم حياة شخصيات مهمة بقالب درامي، متحدثة بلسانها لتخبرنا قصة حياتها.

المراجع

1- Tricks of the Podcasting Masters, Rob Walch, Mur Lafferty, Page 12
2- https://serialpodcast.org/
3- https://time.com/5455070/best-podcasts-2018-2/
4-https://www.telegraph.co.uk/finance/newsbysector/mediatechnologyandtelecoms/11513025/How-Serial-shook-up-the-podcasting-industry.html
5-https://bit.ly/2KpvEUQ KFt9KMmxATQ8L24fU7aGy5raD6C1ziY9PjfjGuydQ
6-https://thisiscriminal.com/
7- https://transom.org/2018/podcast-mindset-part-1/

تغطية الحرب اليمنية.. صحفيون مغامرون ومؤسسات غير مسؤولة

بشير الضرعي

في الحرب التي تشهدها اليمن منذ أكثر من أربعة أعوام، يدفع الصحفيون بشكل شبه يومي ثمناً باهظا يتنوّع بين التهديد والاعتداء بالضرب والاعتقال والخطف والتغييب القسري والسجن، والقتل (مصدر الفيديو)، والإعاقة الدائمة، وإغلاق المؤسسات والوسائل الإعلامية، وحجب المواقع الإلكترونية، وفقدان مصدر الدخل، ومداهمة المنازل، وتجميد الحسابات المصرفية، والتشريد داخل البلاد وخارجها.

بحسب الأرقام المتاحة وفق تقرير لمرصد الحريات الإعلامية «مرصدك» (1) حول الحريات الصحفية في اليمن، فإن 2041 انتهاكا تعرّض له الصحفيون اليمنيون في الفترة بين عامي 2015 و2018، قتل خلالها 43 صحفيا وشرد 176 آخرون خارج البلاد و78 داخلها، حسب تقرير (2) صادر عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، في حين يقبع في سجون الحوثيين منذ أربعة أعوام 15 صحفيا مهددا بأحكام الإعدام. كما يختطف تنظيم القاعدة الصحفي محمد المقري منذ أكتوبر/تشرين الأول 2015، ومصيره مجهول حتى الآن.

أما عدد الذين قتلوا بالقنص والاستهداف المباشر فقد بلغ عشرة صحفيين، وفقاً لتقريرْ الإجهاز على الشهود (3)، وثمن الخذلان (4) الصادرين عن المنظمة الوطنية للإعلاميين اليمنيين «صدى»، بينما تعرّض 33 صحفيا للإصابة بجروح دامية، نصفهم أصيب بقص القذائف المدفعية، والنصف الآخر بالرصاص الحي.

من غرفة أخبار قناة بلقيس اليمنية في إسطنبول (تصوير: كريس ماكغراث – غيتي)

مؤشر وتساؤلات

كانت المعطيات التي ذكرناها كفيلة بأن يكون اليمن في المرتبة 168 ضمن مؤشر (5) حرية الصحافة الصادر عن مؤسسة «مراسلون بلا حدود» في أبريل/نيسان الماضي.

وعلى الرغم من أن استهداف العاملين في المجال الإعلامي في مناطق النزاع مخالف للقانون الدولي، فإن المتابع للمشهد الصحفي في اليمن، سيجد أن مجموعة كبيرة من الصحفيين يذهبون إلى جبهات القتال المشتعلة دون الاستعانة بأدوات الحماية الجسدية وتتبع وسائل السلامة المهنية، وهو ما تسبب في مقتل بعضهم وإصابة البعض بإعاقات دائمة.

وهذا ما يدفع إلى التساؤل عما يدفع هؤلاء الصحفيين للمخاطرة بحياتهم؟ وما مسؤولية المؤسسات الإعلامية إزاء ذلك؟ وما واجباتها في حال تعرض صحفييها لمكروه؟

قبل الإجابة على هذه التساؤلات، نستعرض أنواع الصحفيين والإعلاميين في الحرب اليمنية، إذ هناك الصحفيون المستقلون، ومراسلو وسائل الإعلام المحلية والدولية، وهناك صحفيو ما يعرف بالإعلام الحربي التابع للمليشيات، أو الإعلام العسكري التابع للجيش النظامي. وفي الحقيقة، فإن هناك خلطا -بجهل تارة وتعمد تارة أخرى- عند تناول وضع الصحفيين سواء العاملين لمصلحة مؤسسات إعلامية أو لجهات عسكرية.

دوافع ذاتية

يتفق الصحفيان اليمنيان وليد الجعوري وماجد الغولي على أن الصحفيين يقومون بالتغطية الإعلامية لإيمانهم بالقضية التي يحملونها، على الرغم من أنها تهدد سلامتهم الجسدية لعدم توفر وسائل السلامة والحماية، بحسب الغولي الذي يعمل مراسلا لقناة «اليمن» الحكومية التي تبث من الرياض، مضيفا «عملت بجهود شخصية ومن دون وسائل السلامة المهنية لكوني أعمل في مؤسسة لا تحترم نفسها، مستغلة دافعي الذاتي لمناصرة القضية الوطنية».

بدوره، يُحمّل الجعوري الصحفيين بدرجة أولى مسؤولية ذهابهم إلى خطوط النار من دون ارتداء أدوات الحماية واتباع وسائل السلامة، ويقول لمجلة «الصحافة» إن «من يتحمل ذهاب الصحفي إلى خطوط النار بدون وسائل السلامة هو الصحفي نفسه.. هناك روح المغامرة موجودة لدى البعض، ولا توجد ضغوط تمارس عليه للذهاب إلى تلك المناطق».

ومع ذلك، يؤكد الجعوري أن القنوات لا توفر لصحفييها ومصوريها أي وسائل سلامة، لاسيما أن لدى هؤلاء الصحفيين رغبة في نقل أخبار المعارك من خطوطها الأمامية وتصوير مواد مهمة.

إصابات وخذلان

تعرّض ماجد الغولي للإصابة بشظية في قدمه اليمنى قبل ثمانية أشهر أثناء تغطيته للمعارك في مثلث «عاهم» بمحافظة حجة غربي اليمن إثر انفجار عبوة ناسفة قريبا منه، لكن ذلك لم يمنعه من استئناف عمله، لينجو مرة أخرى من رصاص القناصة.

ووفقا لحديث الغولي لمجلة «الصحافة»، فإن مغامرته وتضحياته لم تدفع القناة إلى توفير وسائل السلامة، ولم يحصل على أي دورة حول السلامة المهنية في مناطق النزاع، بل انتهى الأمر بتوقيفه عن العمل من قبل مدير القناة دون دفع مستحقاته.

كما نجا وليد الجعوري من أكثر من حادثة قصف مباشر، إلا أنه أصيب بقذيفة في منطقة «قانية» بمحافظة البيضاء وسط اليمن، سببت

لم تغيّر كل الحوادث الذي تعرضها لها الصحفيون خلال أربع سنوات من الحرب، شيئاً، فلا يزال الصحفيون وتحديداً المستقلين يعملون في المناطق التي تعد خطيرة، من دون أبسط وسائل الحماية. (تصوير برينت ستيرتون/غيتي)

فقدانه للسمع بأذنه اليسرى، في حين قتل زميله عبد الله القادري وأصيب زميله الآخر أديب الشاطري بإصابات بليغة أثناء عمله على مقابلة لصالح قناة «يمن شباب» الفضائية مع قائد عسكري في الجيش اليمني.

ولا يتوقف الضرر عند الإصابة الجسدية، فهناك صحفيون تعرضوا لضغوط نفسية بعدما شهدوا على حوادث إطلاق نار أو قصف جوي أو انفجار ألغام أرضية.

ويشكو الجعوري خذلان المؤسسات الإعلامية لمنتسبيها الذين يتعرضون لإصابات، قائلا إن «المؤسسات الإعلامية غير معنية بالجوانب الأخلاقية، إذ لا تساعد ولا تدعم الصحفيين الذين يتعرضون لإصابة تمنعهم عن العمل، بل توقف عنهم عائداتهم المالية».

الإعلام الدولي

بدوره يؤكد زميل للجعوري يعمل لقناة أجنبية -تحفّظ على ذكر اسمه- أن قناته عادة ما تطالبه بمواد جديدة وقوية، لكنه يضطر للقيام بمهمات خطيرة لأنه يحاسَب بالقطعة. ويرى الغولي والجعوري أن هناك فرقا بين العمل للمؤسسات الدولية وبين تلك المحلية، فالأولى لا يدخل مراسلوها مناطق الاشتباكات إلا بأدوات السلامة، بينما لا توفر القنوات المحلية لمراسليها أي شيء من مستلزمات الحماية.

النقابة والمنظمات

ويستنكر الجعوري موقف نقابة الصحفيين اليمنيين التي لم تصدر بيانا تضامنيا معه بعد إيقافه عن العمل. وفي حين «يُجمع الصحفيون في اليمن على الدور الضعيف لنقابتهم، تنظم بعض المنظمات دورات لسلامة الصحفيين، لكنها تبقى محدودة لأنها تتركز في المحافظات التي لا تشهد اشتباكات مسلحة».

كما أن هناك غيابا للمواقف المسؤولة من قبل جميع الأطراف والمؤسسات المعنية إزاء التحريض الممنهج والمستمر ضد الصحفيين في وسائل الإعلام الممثلة لأطراف الحرب، أو من قبل نشطاء الحرب على منصات التواصل.

ووفقا للجعوري، فإن الاستفادة تتم من العمل والتجارب وإرشادات العسكريين الذين يعطونهم تعليمات للدخول والخروج والانسحاب في حال الخطر. لذلك ينصح زميله الغولي الصحفيين بتجنب أماكن الخطر لأن المطلوب منهم نقل الحدث لا أن يصبحوا هم مادته.

واجبات المؤسسات

وبالانتقال إلى واجبات المؤسسات الإعلامية في حماية صحفييها، يؤكد مدير قناة «بلقيس» اليمنية أحمد الزرقة أن القناة حرصت منذ اللحظة الأولى على تزويد مراسليها بمعدات الأمن والسلامة، ومنها الخوذات والدروع، بالإضافة إلى كتيب تعليمات السلامة.

وأوضح الزرقة لمجلة «الصحافة» أنهم ينبهون المراسلين على عدم الذهاب إلى الخطوط الأمامية أو مرافقة الأطقم العسكرية أو الجماعات المسلحة باعتبار ذلك خطرًا على حياتهم، وهذا جزء من مسؤوليتهم الأخلاقية، بحسبه.

ويرى أن سلامة الصحفيين عملية مشتركة بين المؤسسات والصحفيين في الميدان، مشيرًا إلى أن الصحفي يسعى أحيانا للحصول على سبق صحفي على حساب سلامته وأمنه.

كما لا يستبعد الزرقة وجود ضغوط من المؤسسات بضرورة الذهاب إلى الخطوط الأمامية والبحث عن صور خاصة أو تقارير خاصة ومرافقة للقوات العسكرية، وهذا يعود إلى عدم إدراك القائمين على المؤسسات أن سلامة الصحفي أهم من الحصول على السبق.

مسؤولية وميثاق شرف

وفي كل الحالات، يقول مدير قناة «بلقيس» إن وسائل الإعلام تتحمل مسؤولية أساسية تجاه صحفييها نظراً لأنها في أغلبها لا تقدم وسائل السلامة ولا توقع عقودا معهم تكفل دفع مستحقاتهم وعلاجهم في حال إصابتهم. ويضيف «تتمثل هذه المسؤولية في تحمل تبعات تعرّض

طواقمها وأفرادها للخطر، وتأمين حصولهم على العلاج وعلى مرتبات ضمان نهاية خدمة لأسرهم وأقاربهم».

ويدعو الزرقة إلى كتابة ميثاق شرف يلزم القنوات والمؤسسات التي يصاب مراسلوها في الميدان بتحمل نفقات العلاج، ومنحهم مرتبات أثناء العلاج، ورعاية أسرهم بعد ذلك.

وتتجلى أهمية وضع هذا الميثاق في ظل غياب الجهات الرقابية على وسائل الإعلام اليمنية وسط حالة الانقسام والحرب وغياب المؤسسات التي تشهدها البلاد. ففي تونس مثلا، أصدرت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي والبصري في مايو/ أيار 2016 وثيقة (6) توجيهية حول التغطية الإعلامية خلال فترة الأزمات، تضمنت إجراءات السلامة المهنية.

نموذج مسؤول

وحمّلت الوثيقة التونسية المؤسسات الإعلامية مسؤولية السلامة الجسدية للصحفي وألزمتها باتخاذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة لحمايته أثناء متابعته لعمله في المناطق الخطرة، واعتبرت أن الرئيس المباشر معنيّ بالمتابعة المستمرة للصحفي وتحديد موقعه ضمانا لسرعة التحرك في حال تعرضه للإصابة أو الاختفاء.

وقبل ذلك، فإن من واجبات المؤسسة الإعلامية تدريب الصحفي على كيفية العمل في البيئة العدائية، بما في ذلك الإسعافات الأولية، وتزويده

صحفي يصور موقعاً تعرض للقصف من قبل قوات التحالف العربي بقيادة السعودية، في العاصمة اليمنية صنعاء (تصوير: خالد عبد الله - رويترز)

بـأدوات السـلامة ووسـائل الاتصـال فـي المناطـق التـي لا تغطيهـا شـبكات الهاتـف الجـوال، فضـلا عـن تدريبـه علـى الحمايـة المعلوماتيـة.

كمـا أن المؤسسـة الإعلامية ملزمة بالمتابعـة الطبيـة والنفسـية للمراسـل فـي حـال تعرضـه لأي هـزة نفسـية أو أحـداث عنـف.

توظيف سياسي

لـم تغيّر كل الحـوادث الـذي تعرّض لهـا الصحفيـون خـلال السـنوات الأربـع للحـرب شـيئًا، فـلا يـزال الصحفيـون -المسـتقلون تحديـدا- يعملـون فـي المناطـق الخطيـرة بـدون أبسـط وسـائل الحمايـة.

وكل مـا يجدونـه بعـد هـذه المغامـرات هـو التضامـن معهـم باعتبارهـم ضحايـا، وذلـك مـن خـلال الوقفـات الاحتجاجيـة المحليـة أو الدوليـة، وتقاريـر الانتهـاكات ضـد الصحفييـن، أو مـن خـلال تقريـر أو خبـر فـي وسـائل الإعـلام ومنشـورات علـى شـبكات التواصـل الاجتماعـي.

كمـا أن تضحيـات البعـض يتـم توظيفهـا مـن قبـل مؤسسـاتهم الإعلاميـة سياسـيًا بـدون تقديـم أي تعويـض.

وعلـى الرغـم مـن أن الصحفـي يتحمـل جـزءًا كبيـرًا من مسـؤولية حمايـة نفسـه، فـإن المؤسسـات الإعلاميـة يجـب عليهـا أن تحرص علـى سـلامة مراسـليها. كمـا أن مـن واجـب نقابـة الصحفييـن والمنظمـات والجهـات الحكوميـة المعنيـة أن تضغـط لتحسـين بيئـة عمـل الصحفييـن، خصوصًـا فـي مناطـق الاشـتباكات.

لحظة مقتل مصور قناة «اليمن» أحمد الشيباني

https://www.youtube.com/watch?v=hkCk35nCVk4

لحظة استهداف صحفيي قناة «يمن شباب» في منطقة قانية بمحافظة البيضاء

https://www.youtube.com/watch?v=hkCk35nCVk4

مصادر:

1- تقرير الحريات الصحفية (2018 - 2015)، مرصد الحريات الإعلامية (مرصدك)، 2018.
2- الصحفيـون اليمنيـون.. ثلاثـة أعـوام مـن التشـرد، تقريـر، مركـز الدراسـات والإعـلام الاقتصـادي، مايو/أيـار 2018.
3- الإجهـاز علـى الشـهود، تقريـر واقـع الصحافـة فـي اليمـن 2018، المنظمـة الوطنيـة للإعلامييـن اليمنييـن، أبريل/نيسـان 2019.
4- ثمـن الخـذلان، تقريـر واقـع الصحافـة فـي اليمـن (2017- 2015)، المنظمـة الوطنيـة للإعلامييـن اليمنييـن، يناير/كانـون الثانـي 2018.
5- مؤشـر حريـة الصحافـة الصـادر عـن مؤسسـة «صحفيـون بـلا حـدود» (https://rsf.org/ar/lymn)، أبريل/نيسـان 2019.
6- وثيقـة توجيهيـة حـول التغطيـة الإعلاميـة خـلال فتـرة الأزمـات.. الأحـداث الإرهابيـة نموذجـا، الهيئـة العليـا المسـتقلة للاتصـال السـمعي والبصـري، تونـس، مايو/أيـار 2016.

الصحفيون أخطر من المسلحين.. حال الصحافة في ليبيا

عماد المدولي

فجأة ظهرت أمامه مدرعة عسكرية وأحاط به عدد من المسلحين، صرخ بصوت عال "لا تطلق النار، نحن صحفيون.. أخفضوا أسلحتهم"، ولكن أحدهم تقدّم نحوه وصفعه على وجهه بقوة قائلاً "لا يوجد صحافة في ليبيا!". هذا ما جرى مع خالد علي، وهو صحفي ليبي في العشرين من عمره، كان يغطّي الاشتباكات المسلحة بين القوات التابعة لحكومة الوفاق الوطني الليبية وقوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر في جنوب العاصمة طرابلس، قبل أن تُلقي قوات الأخير القبض عليه.

يقول علي "كانت لحظة فارقة.. توقعت أن يطلق أحدهم النار فورًا عند رؤيتنا، فالمنطقة كانت مشتعلة والتوتر يحيط بالمتقاتلين.. صرختي أوقفت استهدافنا، ليس رأفة بنا بكل تأكيد، فسوء معاملتهم لنا أثبت لي ذلك".

اعتُقل علي مع عدد من جرحى مقاتلي حكومة الوفاق وجرى نقلهم إلى مدينة قريبة من العاصمة تسيطر عليها قوات حفتر، ورغم تأكيده لهم أنه صحفي يغطي الأحداث فقط، فإنهم تعاملوا معه كأسير حرب بل أكثر حتى من ذلك، وفق قوله.

اصطفاف وانحياز

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن طريقة تعامل وسائل الإعلام الليبية مع الحرب الدائرة منذ أبريل/نيسان في محيط طرابلس. لا يمكن إنكار حالة الاصطفاف التي يشهدها الإعلام في ليبيا الآن بين مؤيد للحرب ورافض لها، وبالتالي، فإنه قد يتحول تدريجيًّا إلى إعلام خاص يدافع كلٌّ بطريقته عن طرفي النزاع، وهي حالة انزلاق يخشاها الكثير من المختصين في مجال الإعلام.

"فوضى عارمة في انتقاء المصطلحات خلال تغطية الحرب من قبل وسائل الإعلام الليبية التي تتسبب مصطلحاتها في شيطنة الطرف الذي تعارضه، فنرى عبارات مثل: الجماعات الإرهابية، المليشيات، مجرمي الحرب، عسكرة الدولة، الدولة المدنية، الجيش الوطني.. ناهيك عن عشرات الأوصاف التي تقلل من قيمة الخصم وتحط من قدره"، وفق ما يذكره الكاتب الصحفي إسماعيل القريتلي الذي يرى أن ما سبق "يظهر جليا في اعتماد وسائل الإعلام والصحفيين على مصادر من

وقفة احتجاجية لقناة «ليبيا الأحرار» ضد الحرب واستهداف الصحفيين (تصوير: عماد المدولي).

الطرف الذي يحظى بتأييد كل وسيلة إعلامية عند الحديث عن الطرف المقابل، وعدم بذل أي جهد للوصول إلى الطرف المقابل المشارك في الحرب، فضلا عن غياب محاولة تدقيق المعلومات المستقاة من الأطراف المؤيدة من مصادر مستقلة".

الحل هنا يكون بتطوير إجراءات صناعة القرار الأخلاقي داخل غرف الأخبار، هذا ما يراه القريتلي مناسبا لعلاج المشكلة التي تبدأ من "منح الصحفيين حق ممارسة حريتهم للتعبير عن آرائهم بشأن المصادر والمصطلحات".

أسباب المشكلة

المشاكل التي ذكرها القريتلي موجودة فعلا في الإعلام الليبي، خاصة لجهة اعتماد الوسيلة الإعلامية على مصادر محددة تتبع الطرف الذي تؤيده دون البحث عن مصادر مستقلة، بالإضافة إلى الاعتماد على المصادر المجهولة، وهو ما يتضح في كمية الأخبار والعواجل المغلوطة التي تنشر هنا وهناك.

ولكن هل يمكن أن تتساوى جميع وسائل الإعلام في هذه المشكلة، أم أن هناك تفاوتا في هذه التجاوزات؟ وهل يمكن حل مثل هذه الإشكاليات في هذه الظروف عبر تطوير صناعة القرار الأخلاقي وممارسة حرية التعبير للصحفيين، أم أنها مجرد نظريات ومقترحات حالمة بعيدة عن أرض الواقع؟ وربما السؤال الأهم هنا: هل يمكن الحديث عن الحيادية والموضوعية في ظروف كالتي تمر بها ليبيا الآن؟

باعتقادي أنه لا يمكن الحديث عن المشاكل ولا تقديم مقترحات لعلاجها عبر الحديث النظري عن أخلاقيات المهنة وذكر مصادر للكتب والباحثين، دون الغوص أكثر وتحديد المسببات والتفسيرات لهذه الظاهرة التي أوصلت الإعلام في ليبيا إلى هذه المرحلة الخطيرة.

الإعلام الليبي منذ العام 2011 وبعد سقوط نظام معمر القذافي، عاش ثماني سنوات من الحروب الأهلية التي لم تتوقف في مدينة إلا واندلعت في أخرى، وهذه الحروب المحلية التي ساندتها أطراف إقليمية ودولية، خلفت آثارا اجتماعية واصطفافا بين مختلف القوى الاجتماعية، والإعلام المحلي نال جزءًا منها وصار ترسًا ضمن تروس الضغائن وبث الأحقاد وشيطنة الخصوم.

هذا لا يعني بحال من الأحوال أن كل وسائل الإعلام المحلية

الليبية وقعت في فخ هذه التجاوزات، فهناك وسائل -وإن قلّ عددها- التزمت الحد الأدنى من المعايير الأخلاقية للمهنة.

"الانقسام السياسي والحروب الأهلية والاصطفاف المجتمعي وعدم الاستقرار الذي أصاب المجتمع والدولة معا، كل هذه العوامل ألقت بظلالها على مجمل العمل الإعلامي، وهو عمل في نهاية المطاف يدور مع رأس المال والتوجه السياسي للممول"، بحسب ما يراه الكاتب الصحفي هشام الشلوي.

بيئة مشحونة

الشلوي أشار إلى أن إحدى المشاكل البارزة التي أوصلت العمل الإعلامي إلى هذا الوضع المتدني، تتمثل في كون أغلب الصحفيين الناشئين تربوا داخل هذه المؤسسات المصطفة منذ البداية، حيث تعلموا صناعة "الحقد والكراهية"، ولم يتسن لهم التدرب في مؤسسات إعلامية كبرى محايدة بعيدة عن الأجواء المشحونة. أضف إلى ذلك أن المجتمع الليبي يعيش منذ عدة سنوات في حالة هيجان وغليان على مستوى المدن والقرى والقبائل والبيوت والعائلات، والصحفيون هم نتاج هذا المجتمع الذي يعلو فيه منذ سنوات صوت البندقية ويختفي فيه صوت العقل. هذه الظروف النفسية والمجتمعية والإقليمية والدولية جعلت الوصول إلى الحقيقة أمراً متعذرا، وأحيانا غير مرغوب فيه.

ماذا عن الموضوعية في الحرب؟

فكرة الحيادية والموضوعية تبقى صعبة التحقق بحذافيرها حتى في المجتمعات المستقرة، فالمجتمع الأميركي مستقر لا شك، إلا أنه منذ وصول الرئيس دونالد ترمب إلى البيت الأبيض، بدأنا نلاحظ أن التشظي والانقسام الحاد بدا هو المهيمن على المشهد الإعلامي الأميركي. أما عن ليبيا، فيتعذر فيها طلب الحيادية والموضوعية، أو على الأقل تطبيقها بصورة

حالمة. ويضرب الشلوي مثلا بتغطية قناة "ليبيا الأحرار" المحلية (قناة خاصة تبث من تركيا) لهجوم قوات حفتر على طرابلس، حيث يصف تغطيتها بأنها تتسم بتوازن وموضوعية لا بأس بهما، مقابل هذا الضخ الأسود من قنوات تابعة وممولة إماراتيًا.

ويضيف الشلوي أن ما يجري تسويقه بشأن تغطية "ليبيا الأحرار" من قبل الإعلام المضاد لها في التوجهات على أنها إرهابية، "يدخل بنا في عالم فضفاض من المصطلحات غير القابلة للتحديد أو الضبط، إلا أن الفيصل الموضوعي في مسألة كهذه هو المشاهدة وقراءة ما تبثه وتكتبه هذه الوسائل ليسهل عقد المقارنة".

استراحة صحفيين من نيويورك تايمز خلال إحدى المعارك في ليبيا (تصوير: جون مور – غيتي).

التضييق على الصحفيين

وما فاقم أوضاع الإعلام في ليبيا هو انعكاس الاصطفاف وشيطنة الأطراف على حال الصحفيين وطريقة تعامل أطراف النزاع معهم، حيث باتوا يتعرضون للمضايقات والتهديد وحتى الاختطاف، وهو أمر حذرت منه الأمم المتحدة، معتبرةً أن الصحفيين والإعلاميين الليبيين ما زالوا يواجهون تهديدات واعتداءات

> العمل الصحفي في ليبيا يصنف كأحد أخطر الأماكن في العالم
>
> مراسلون بلا حدود

في سعيهم وراء الحقيقة.

تخوف وتحذير الأمم المتحدة جاء بعد اختطاف صحفيَيْن من قناة "ليبيا الأحرار" هما محمد القرج ومحمد الشيباني من قبل قوات حفتر أثناء تغطيتهما للحرب، قبل أن يجري إطلاق سراحهما في وقت لاحق عبر وساطات غير محلية.

يصف أحد الصحفيين ظروف اعتقاله قائلا "تمت معاملتنا بقسوة، وتعرضنا للضرب والإهانة من قبل المسلحين، كما تم حرماننا من الماء والطعام لفترات طويلة.. تخيل أنه حتى بعد تأكدهم من أنني صحفي لا أحمل السلاح، شهر أحدهم سلاحه في وجهي قائلا إنه يعتبر الإعلاميين أكثر خطورة من المقاتلين، لذا يُفترض إعدامهم على الفور".

لا حياد في القضايا الأخلاقية

لا تخطئ العين والأذن الكثير من الهفوات والكثير من الضعف والتحيز في أغلب وسائل الإعلام الليبية أثناء تغطيتها للحرب في طرابلس، إلا أنها بكل تأكيد لا تستوي كلها في الحكم.

ويرى البعض أن هناك مسارين فقط أمام وسائل الإعلام للتعاطي مع حرب طرابلس، إما تأييدها ومساندة المعتدي ليصبح المنبر الإعلامي أداة في العدوان، وإما رفض الهجوم وإدانته، وهو موقف يضع المنبر بالضرورة في صف المعتدى عليه، حيث لا مجال هنا للحياد.

ومن هنا تحدثنا إلى الباحث الأكاديمي محمد إسماعيل الذي يقول إن "ثمة أصواتا تزعم أنها ضد الحرب وأنها حيادية.. باعتقادي أن هذه مغالطة سمجة، فمن يزعم أنه ضد الحرب ينبغي أن يتوجه بخطابه إلى من أوقدها، ولا يتردد في إدانته والمجاهرة بالوقوف ضد عدوانه واستهتاره بدماء الضحايا".

غير أن أستاذ الإعلام بجامعة طرابلس فرج دردور يلوم الإعلام الرافض للحرب أيضاً، لأنه لم يرسل رسائل إيجابية إلى الطرف المعادي، ولم يحاول استقطاب المعتدلين منهم -على الأقل- عبر تخفيف لهجة خطابه.

ويقر دردور بأن بيئة الحرب لا يمكن لها أن تنتج إعلاما مثاليا، وبالتالي لا يمكن القياس عليه عبر وضع نظريات وردية بعيدة عن الواقع، إلا أنه يشدد في الوقت ذاته على أن أي خروقات وجرائم سيحاسب عليها القانون يومًا ما، بغض النظر عن الزمن والبيئة التي ارتكبت فيها، وفق قوله.

الإعلام سلاح قوي من الأسلحة المؤثرة، وهو مسبب رئيسي فيما وصلنا إليه، فخطاب الكراهية والتحريض وشيطنة الآخر لم يكن وليد الحرب الحالية، إنما هو الآن في أوْجِه، ولا يمكن لوسائل الإعلام أن تكون حيادية في ظروف هذه المعركة التي يصفها كثيرون بالوجودية والمصيرية.

الكاتب الليبي المقيم في لندن عبد الله الكبير يرى أن حفتر ووسائل إعلامه يقودون حربا مفتوحة، يستعملون فيها كل ما هو مباح أو غير مباح، وبالتالي فإن من يدافعون عن أنفسهم وعن خيار الدولة المدنية لا يمكنهم إلا الأخذ بكل الأسباب التي تحقق لهم النصر، ومن هذه الأسباب بطبيعة الحال الإعلام، لذا ليس من المنطقي استعمال خطاب إعلامي محايد في مثل هذه الظروف.

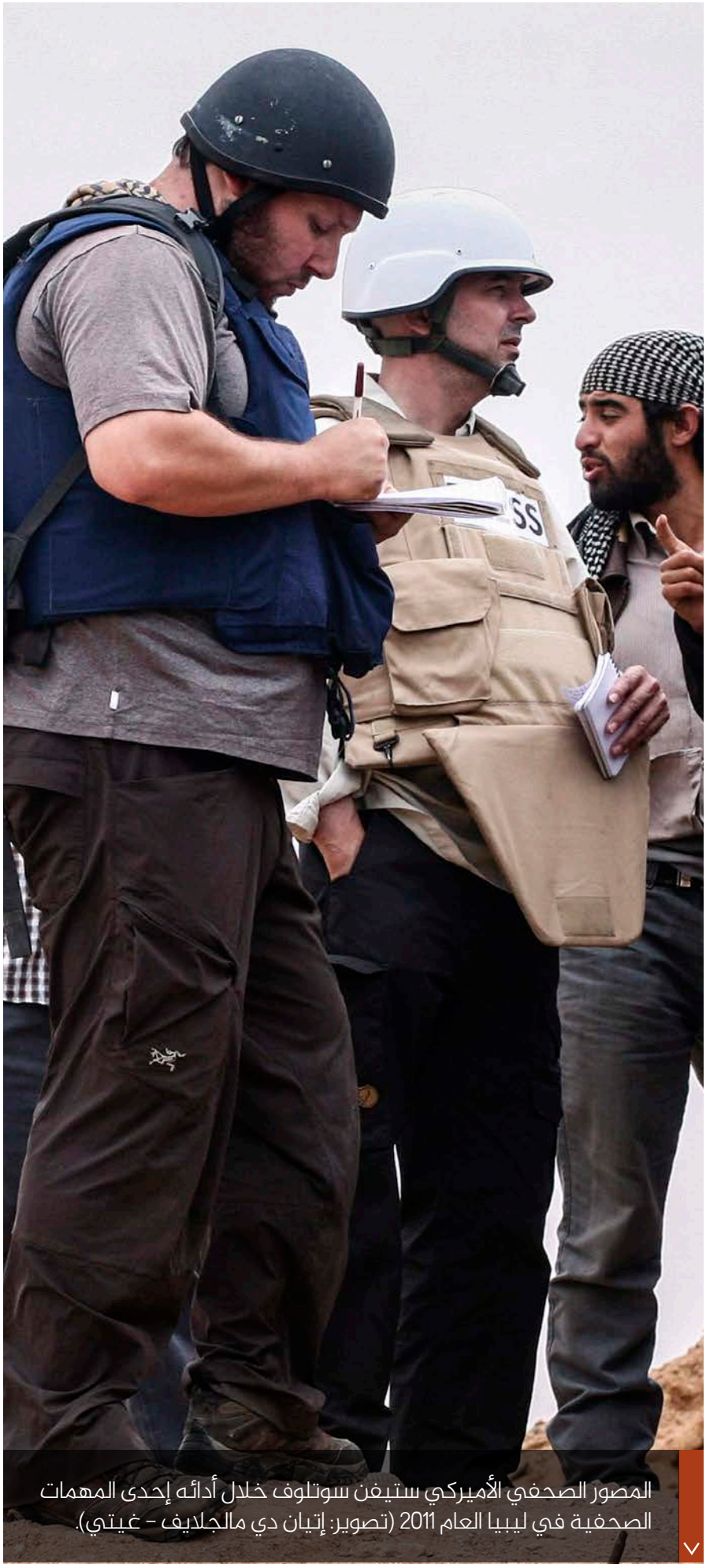

المصور الصحفي الأميركي ستيفن سوتلوف خلال أدائه إحدى المهمات الصحفية في ليبيا العام 2011 (تصوير: إتيان دي مالجلايف – غيتي).

وضع مأساوي

وعن وضع الإعلام الذي يتمناه في ليبيا، يقول خالد علي الذي تم إطلاق سراحه بعد جهود، إنه يأمل أن يتحسن شكل الإعلام مستقبلا، وأن يعلم أطراف النزاع أن الصحفي ليس عدوًا حتى وإن لم يؤيدهم.

ورغم تأكيده أنه لم يعد يفكر في العودة إلى العمل الصحفي، فإنه يتمنى أن يتحسن شكل الخطاب الإعلامي في ليبيا وأن يبتعد عن التحريض والتشويه، محذرًا كافة العاملين في المجال الإعلامي بأن أول من سيكتوي بنار هذه التصرفات هم الصحفيون أنفسهم.

تجدر الإشارة إلى أن ليبيا تقبع في المرتبة 162 في التصنيف العالمي لحرية الصحافة، من أصل 180 دولة. وبحسب منظمة "مراسلون بلا حدود"، فإن العمل الصحفي في ليبيا يصنف كأحد أخطر الأماكن في العالم.

بيئة الحرب لا يمكن لها أن تنتج إعلامًا مثاليًا

العراق.. الصحف الملونة مع ساستها

سلام زيدان

تتساقط الصحف العراقية واحدة تلو الأخرى، مرة لعدم توفّر التمويل، ومرة لعدم مجاراتها للصحافة الرقمية، والأسباب تتنوع بين ضعف الإدارة وتراجع المحتوى والعجز عن التسويق والترويج.

يحتفل الصحفيون العراقيون بعيدهم في 15 يونيو/حزيران من كل عام، ويتزامن هذا العيد مع الذكرى 150 لتأسيس "الزوراء" -أول صحيفة عراقية- على يد الحاكم العثماني مدحت باشا (1) التي واصلت الصدور لـ 48 عامًا، وأغلقت يوم 11 مارس/آذار 1917، قبل أن تعاود نقابة الصحفيين العراقيين إصدارها صيف العام 2012

مرّت الصحافة العراقية بتحديات عديدة، إذ لا يمتلك العراق صحفًا واصلت الصدور لأكثر من 50 عامًا، نتيجة تغيير الأنظمة السياسية بالانقلابات العسكرية أو الاحتلال، فكل حقبة في العراق كانت تلغي التي سبقته.

قبل العام 2003، كان عدد الصحف اليومية والأسبوعية 9 صحف، لكنها جميعا توقفت بعد سقوط نظام صدام حسين. ومع نشوء النظام السياسي الحالي، تولدت فوضى كبيرة في إصدار الصحف، إذ بلغ عددها 171 صحيفة يومية وأسبوعية، ليعاود العدد الانحسار إلى 21 صحيفة.

تتعرّض المؤسسات الصحفية والعاملون فيها بين فترة وأخرى إلى الاعتداء والتضييق من قبل الجماعات المسلحة المنتشرة في البلاد، إذ في يوم واحد تعرضت أربع صحف إلى تفجير مقراتها وحرق معداتها وأرشيفها نتيجة انتقادها لرجل دين، كما اغتيل عدد من الصحفيين نتيجة كشفهم ملفات فساد لجهات سياسية حاكمة منذ العام 2003.

مشاكل كبيرة تواجه الصحافة الورقية العراقية اليوم، أهمها تراجع المبيعات بعد هروب قرائها نتيجة ضعف المحتوى والكوادر العاملة فيها، وعدم ابتكارها أساليب جديدة في التغطية الصحفية، إذ تتشابه الصحف في المحتوى المقدم لجمهورها، لأنها تتغذى على الوكالات المحلية والدولية نظرا لقلة الموارد البشرية، حتى إن بعضها لا يديرها سوى ثلاثة أو أربعة أشخاص فقط.

الكثير من هذه الصحف لم تواكب التطور التكنولوجي، فلم تحدّث موقعها الإلكتروني، أو تفعّل صفحتها على مواقع التواصل الاجتماعي، وكان ذلك سببًا في هروب المعلنين.

في العراق قرابة 39 مليون شخص، غالبيتهم من الشباب، لكن الصحف هناك تطبع الآن 30 ألف نسخة يوميًا، جلّها يُرسل على شكل اشتراكات إلى المؤسسات الحكومية والخاصة، وجزء بسيط لا يتجاوز العُشر، يباع للقراء وهم من كبار السن المواظبين على القراءة لاعتيادهم على ذلك منذ شبابهم. وتحتجب الصحف عن الصدور في العطل الرسمية والأعياد والمناسبات الدينية الكبيرة، مما يجعل نطاق انتشارها محليًا، إذ لا تُوزع

رجل يقرأ صحيفة في مقهى عراقي في العاصمة بغداد، وتعود الصورة للعام 2011، أي بعد حوالي تسع سنوات من الغزو الأميركي للعراق عام 2003 (تصوير: ماريو تاما – غيتي).

في الدول العربية، مما جعل المنافسة تغيب مع نظيراتها العربية لشروط عدة، منها عدم امتلاكها مراسلين في الدول العربية والأجنبية وضعف المواد المحررة وطبعتها الورقية.

من جهة أخرى، لم تخلق الصحافة المطبوعة علاقة متينة مع القارئ، فهي تفتقر إلى التوزيع السليم، وعلى المواطن قطع مسافات طويلة إذا ما أراد شراء صحيفته. كما أن غالبية مواقعها الإلكترونية ما زالت بدائية ولم تخلق تفاعلا مع القارئ، بالإضافة إلى أنها تواجه مشاكل كبيرة في التصفح، مما يجعل المواطن يفضّل مطالعة الأخبار في المواقع العربية.

بحسب شركة "مستقبل العراق" المسؤولة عن التوزيع، فإن الصحف العراقية كانت قبل 16 عامًا تطبع أكثر من 500 ألف نسخة يوميًا، لكن الرقم تراجع اليوم إلى 30 ألفا فقط، نتيجة هروب القارئ من الصحف إلى مواقع التواصل الاجتماعي.

"مجلة الصحافة" التقت مسؤول التسويق في الشركة محمد الربيعي الذي يمارس هذه الوظيفة منذ 20 عامًا، لشرح سوق الصحافة المطبوعة والمشاكل التي تواجهها، فقال إنّ سوق الصحافة المطبوعة في تراجع مخيف جدًا يتمثل في قلة المبيعات"، مشيرًا إلى أنه "في الأعوام الأولى من الاحتلال الأميركي بلغ عدد الصحف 171 صحيفة يومية وأسبوعية، وكانت تطبع يوميا 500 ألف نسخة حتى العام 2008".

يتحسر الربيعي على حال الصحف قائلا إن "عددها بدأ يتناقص بعد العام 2008 ليصبح 43 صحيفة عام 2010 مع تقلص الأعداد المطبوعة يوميا إلى 180 ألف نسخة"، لافتا إلى أن "مجموع الصحف حاليًا يبلغ 21 صحيفة منها 14 يومية والباقي أسبوعية، تمثل أنشطة الأحزاب والمنظمات".

علي حسين نائب رئيس التحرير في صحيفة "المدى" العراقية، تحدث عن الأسباب التي أدت إلى تراجع الصحافة الورقية، ومنها الفوضى التي تسيطر على البلد، وقلة الوعي عند الممولين والداعمين، وغياب شركات التوزيع.

"الصحافة الورقية تعيش أزمة وجود، نظرا لهجرة المواطنين

مشاكل كبيرة تواجه الصحافة الورقية العراقية اليوم، أهمها تراجع المبيعات بعد هروب قرائها، نتيجة ضعف المحتوى (تصوير: واثق خزاعي – غيتي).

إلى وسائل التواصل الاجتماعي واعتمادها مصدرا للأخبار العاجلة ومشاهدة التقارير، مع عجز الصحف عن الانتقال إلى صحافة رأي وتحليل"، وفقًا لحسين.

وأشار في حديثه لمجلة "الصحافة" إلى أن "الصحافة العراقية كان مفترضًا أن يكون صوتها قويًّا في العراق الجديد، لكن للأسف تحولت إلى دكاكين حزبية وانتهازية مهمتها إرضاء المسؤول الذي بيده مفاتيح كل شيء، مع استسهال مهنة الصحافة من قبل بعض الصحفيين".

وأكد حسين أن بعض المسؤولين العراقيين "اشتروا ذمم" عشرات الصحف ومنحوها مقرات من أملاك الدولة العراقية لتصمت عن مخالفاتهم، وتتحدث فقط عن إنجازاتهم الوهمية. ولكن بعد خروجهم من المنصب تعرضت هذه المؤسسات لهزة مالية نتجت عن إغلاق بعضها، مشيرا إلى أن الصحف العراقية توزع في مكان يطلق عليه "البورصة" وتتحكم به مجموعة من الذين "لم يقرؤوا صحيفة في حياتهم"، مع عقدهم صفقات مع بعض رؤساء التحرير لتحديد الكمية التي ستطبع وأنواع الأخبار التي ستنشر في الأيام التالية، حسب قوله.

الصحفي العراقي عمر الجفال عزا تراجع مستوى الصحافة الورقية إلى عدة أسباب، منها فقدان المواطن ثقته بها، وتبعيتها للأحزاب والممولين المشبوهين، وعدم توفّر الإبداع في إيجاد تغطيات ومواضيع مختلفة غير البيانات التي ترميها الحكومة والمؤسسات الرسميّة والأحزاب عليها، وعدم تنوّع صفحاتها ومواضيعها، والخوف من طرح الكثير من المواضيع التي تهم المجتمع. الجفال قال في حديثه لمجلة "الصحافة" إن "ما يحدث في الصحافة الورقية العراقية أن أخبارها اليوم انتشرت بالأمس على مواقع التواصل الاجتماعي".

وأشار إلى أن الصحافة في العراق كانت خلال العقود الأخيرة مرتهنة لأجندات مموّليها، أما بعد العام 2003 ففي الغالب كان الممول حزبًا أو رجل أعمال مقرّبا منه، فيتدخل الحزب أو الممول بشكل مباشر في السياسة

التحريرية للصحيفة. وعلى هذا الأساس، يمكن رصد الهشاشة على صعيد التحرير والمعلومة الموجودة في الصحيفة".

وأكد جفال أن "الأحزاب أو المقربين منها من الممولين أهدافهم واضحة، إما الترويج لأجنداتهم، أو خوض حروب ضد خصومهم. تعمل الصحف ليل نهار لهذه الغاية، والمساحة المتبقيّة للعمل الصحفي تظل بلا أي إبداع، وتعيد الأخبار نفسها المتوفّرة على الشاشات ومواقع التواصل الاجتماعي". وإضافة إلى كل ما سبق، فإن العراق هو البلد الوحيد في العالم الذي يمنح للموزع نقوداً مقابل توزيع الصحيفة، بينما الموزع نفسه لا يعود على الصحيفة بأي أموال مقابل بيعه لأعدادها! من أين إذاً تربح الصحيفة؟ ولماذا يجهد الموزّع نفسه في عملية البيع طالما أنه يضمن الحصول على أموال مقابل التوزيع؟

غالبية الصحف العراقية قلصت صفحاتها خلال الفترة الحالية، مع تسريحها الصحفيين لتقليل حجم الإنفاق المالي، إذ ألغت أقسام التحقيقات والاقتصاد والثقافة والمجتمع، وأبقت على الصفحات السياسية والرياضية والفنية، لذلك فإن تواجه خطر الإغلاق باستثناء صحيفة "الصباح" التي تمولها الحكومة العراقية من خلال شبكة الإعلام العراقي.

المراجع

1- https://alzawraapaper.com
وزارة التخطيط العراقية-2
3- https://www.almadasupplements.net/news.php?action=view&id=7772

يبلغ عدد سكان العراق نحو 93 مليون شخص غالبيتهم من الشباب، لكن الصحف هناك تطبع 30 ألف نسخة يومياً فقط (تصوير علي أركادي- غيتي).

معهد الجزيرة للإعلام
ALJAZEERA MEDIA INSTITUTE